



حكومة أبوظبي
GOVERNMENT OF ABU DHABI

خطة أبوظبي

© 2014 حقوق الطبع محفوظة للأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي

تنويه: هذا المستند وجميع المعلومات الواردة فيه سرية للغاية وملك للأمانة العامة للمجلس التنفيذي - إمارة أبوظبي. يمنع منعاً باتاً مشاركتها أو إفشائها أو تغييرها أو نسخها أو نشرها أو إعادة نشرها دون موافقة الأمانة العامة للمجلس التنفيذي - إمارة أبوظبي، ويمنع منعاً باتاً حفظ المستند على الأجهزة الشخصية أو خدمات حفظ الملفات السحابية. كما يمنع إرسالها إلى أي جهة خارجية أو شركة استشارية أو غيره.



صَاحِبُ السُّمُو الشَّيْخُ خَلِيفَةُ بْنُ زَايِدٍ آلِ نَهْيَانَ

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

HIS HIGHNESS SHEIKH KHALIFA BIN ZAYED AL NAHYAN
PRESIDENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

"لا تكبر الشعوب بالتمني، ولكن بالعمل والإنجاز"



صَاحِبُ السُّمُوعِ الشَّامِخِ مُحَمَّدُ بْنُ زَايِدٍ آلِ نَهْيَانَ

ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

HIS HIGHNESS SHEIKH MOHAMED BIN ZAYED AL NAHYAN

CROWN PRINCE OF ABU DHABI AND DEPUTY SUPREME COMMANDER OF THE UAE ARMED FORCES

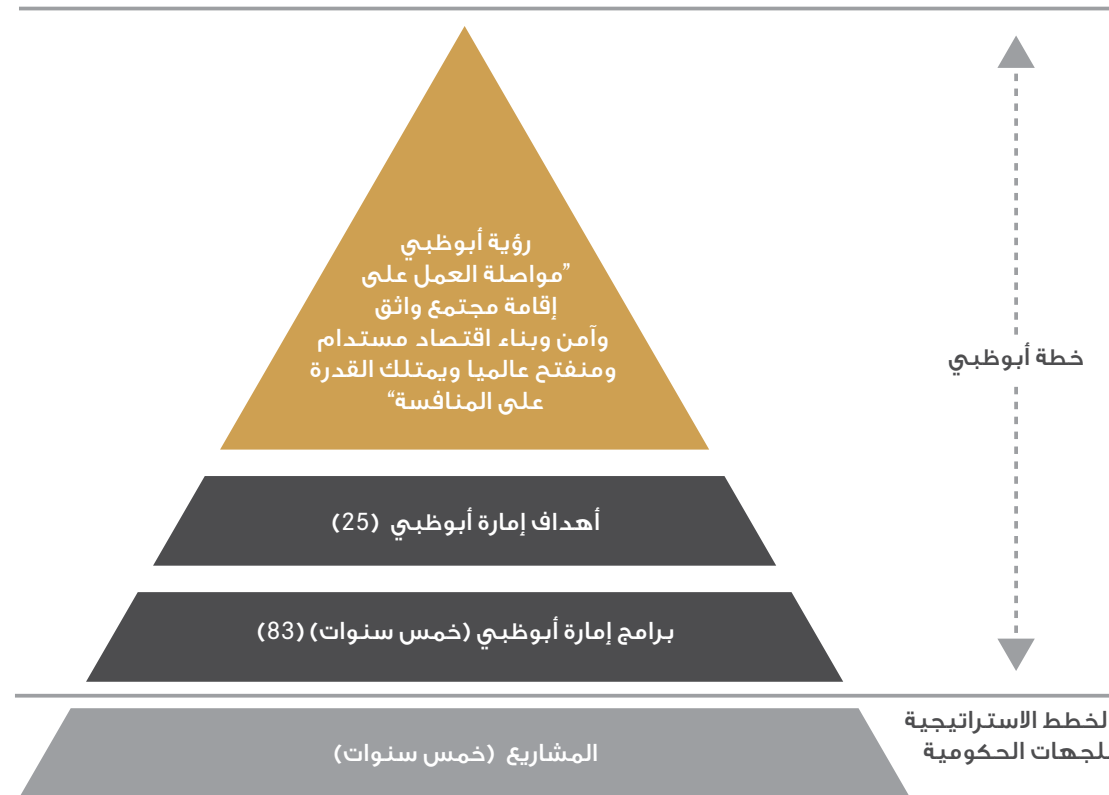
"إن اعتمادنا على العلم والمعرفة لتحقيق التنمية الشاملة هو السبيل الوحيد للوصول بدولتنا إلى مرحلة الإنتاج النوعي الذي لا يعتمد على النفط أساساً لدخلنا، وهو ما أثبتته تجارب دول ليس لها تلك الموارد الطبيعية التي تذكر"

المقدمة

تمّ إعداد خطة أبوظبي بالتعاون مع الجهات الحكومية عبر ورش عمل مكثّفة اعتمدت على رؤية إمارة أبوظبي، وتوجيهات المجلس التنفيذي واللجان التابعة له، والخطط الاستراتيجية للجهات والدراسات والبحوث الخاصة بالمجالات الرئيسية وتقارير الأداء الحكومي. توّصلت الخطة إلى تحديد 25 هدف و 83 برنامج يندرج كلّ منها ضمن القطاعات الرئيسية .

تُترجم خطّة أبوظبي رؤية إمارة أبوظبي إلى أهداف طويلة الأمد وبرامج مرحلية يتمّ تنفيذها من خلال مشاريع الجهات الحكومية في السنوات الخمس القادمة. كما تُحدّد خطّة أبوظبي المؤشرات الرئيسية والمستهدفات لتحقيق تلك الأهداف.

تُعنى الأهداف بتوجّهات محدّدة وملموسة على أرض الواقع وتُعتبر وصفاً لما تطمح الحكومة إلى تحقيقه، كما تُعدّ النتيجة المرحلية والغاية والمحصلة النهائية التي تسعى لها الإمارة. يتمّ تحقيق الأهداف بواسطة برامج محدّدة تتطلب تضافر الجهود من جهات عدّة بالتعاون مع جهة مسؤولة عن تنسيق البرنامج ككل، حيث يتكوّن البرنامج من عدّة مشاريع يتمّ تحديدها في الخطط الاستراتيجية للجهات المعنيّة.



* سيتم تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية والمستهدفات في مستند منفصل

جدول المحتويات – الأهداف

10

التنمية الاجتماعية

- 11 جيل واعد متعلّم يساهم في خدمة الوطن والمجتمع
- 13 مشاركة فعالة للمواطنين في سوق العمل
- 15 حياة صحيّة وخدمات وقائية وعلاجية بمستويات عالمية
- 17 تنمية اجتماعية تضمن حياة كريمة لأفراد المجتمع
- 20 خدمات شؤون إسلامية ذات مستوى عالي
- 21 مجتمع مثقّف ورياضي محافظ على تراثه وقيمه الأصيلة

50

البنية التحتية والبيئة

- 51 مناطق حضرية متكاملة تفي باحتياجات المجتمع وجودة الحياة
- 53 نظام نقل فعّال يخدم المجتمع والاقتصاد
- 55 قطاع مياه وكهرباء وصرف صحي مستدام يضمن الاستغلال الأمثل للموارد
- 57 بيئة مستدامة واستغلال أمثل للموارد للحفاظ على التراث الطبيعي

26

الأمن والعدل والسلامة

- 27 مجتمع آمن
- 29 قضاء عادل وناجز
- 31 منظومة متكاملة للوقاية والجاهزية لضمان سلامة المجتمع
- 33 أمن غذائي وقطاع زراعي مستدام

62

الشؤون الحكومية

- 63 منظومة مالية تدعم مسيرة التنمية في الإمارة
- 64 تشريعات تدعم مسيرة التنمية
- 65 خدمات وتجربة متميّزة للمتعاملين
- 67 سمعة إعلامية بارزة
- 69 إدارة متكاملة للموارد البشرية
- 70 معلومات وبيانات إحصائية دقيقة تدعم عملية صنع القرار
- 71 توطيد أواصر الاتحاد

38

التنمية الاقتصادية

- 39 بيئة تنافسية مرنة لممارسة الأعمال
- 41 قطاع خاص فعّال وفرص استثمارية رائدة
- 42 وجهة سياحيّة جاذبة ذات طابع متميّز
- 44 قطاعات حيوية تُساهم في التنوّع الاقتصادي

تعريفات هامة

التعريف		المعايير الرئيسية
الأهداف	تُعتبر الأهداف توجهات محدّدة للإمارة وهي النتيجة المرحلية والغاية والمحصّلة النهائية التي تسعى الإمارة الى تحقيقها	- يتكوّن الهدف من عدّة برامج تُسهم في تحقيقه - يتطلّب تحقيق الهدف تضافر الجهود من جهاتٍ عدّة - يغطّي نطاق الهدف مستوى الإمارة ولا يقتصر على جهة معينة - يمكن تحديد مؤشرات أداء ووضع مستهدفات دقيقة لقياس مدى تحقيق الهدف - يمكن للأفراد غير المتخصّصين استيعاب الهدف وربطه بحياتهم ومجتمعهم
البرامج	يُعَدّ البرنامج مجموعة من المشاريع ذات نطاق عمل متصل تساهم في تحقيق الأهداف المرجّوة	- تكون البرامج شاملة بمعنى أن تغطي كافة الجوانب التي ستؤدي إلى تحقيق الهدف - مخرجات البرامج مجتمعة تؤدي إلى تحقيق الهدف - تكون البرامج تنفيذيّة ولا تقتصر على وضع أو تطوير خطط أو دراسات - ينقّذ البرنامج خلال فترة سنتين على الأقل - تكون مخرجات البرامج قابلة للقياس بشكل ملموس على أن يتمّ متابعة أدائها بواسطة تقارير دورية للأداء - يكون البرنامج على مستوى الإمارة ويتكوّن من مشاريع تُنفّذ من قبل جهات عدّة - يشمل البرنامج أكثر من جهة حكومية ولا يُعنى بجهة واحدة على أن يُراعى ذلك عند الصياغة
الجهة المنسقة	تُعَدّ الجهة المنسّقة هي المعنية بالتنسيق مع الجهات المساهمة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرنامج	- تُعيّن جهة منسّقة لكلّ برنامج تتولى التنسيق مع الجهات المساهمة من أجل تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرنامج بما يشمل المشاريع المحدّدة لكلّ جهة والتي تُترجم في الخطط الاستراتيجية لكلّ منها
الجهة المساهمة	تعد الجهة المساهمة الجهة التي تنفذ مشروع أو مشاريع مرتبطة بالبرنامج الحكومي أو لديها أدوار أو مهام أو أنشطة رئيسية تؤثر في نجاح البرنامج	- تُحدد جهات مساهمة لكل برنامج تساهم بتنفيذ مشاريع أو أنشطة مرتبطة بالبرنامج - جميع الجهات المنسقة هي جهات مساهمة في البرنامج - تشمل الجهات المساهمة جميع الجهات الحكومية في إمارة أبوظبي



التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية

- 11 جيل واعد متعلّم يساهم في خدمة الوطن والمجتمع
- 13 مشاركة فعالة للمواطنين في سوق العمل
- 15 حياة صحيّة وخدمات وقائية وعلاجية بمستويات عالمية
- 17 تنمية اجتماعية تضمن حياة كريمة لأفراد المجتمع
- 20 خدمات شؤون إسلامية ذات مستوى عالي
- 21 مجتمع مثقّف ورياضي محافظ على تراثه وقيمه الأصيلة

10



جيل واعد متعلم يساهم في خدمة الوطن والمجتمع

حقق قطاع التعليم في إمارة أبوظبي مؤخرًا قفزات نوعية في تطوير وتحسين الجودة، فعلى صعيد التعليم المدرسي أُطلق النموذج المدرسي الجديد في العام الدراسي 2011/2012، والذي تمّ تطبيقه ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف السابع بغاية تطوير أساليب التعلّم والتعليم

وقد بلغ عدد طلاب المدارس والمعاهد والكليات التقنية والمهنية 8,835 طالب وطالبة للعام الدراسي 2013/2014، موزعين على 6 مراكز رئيسية في الإمارة (ثانوية التكنولوجيا التطبيقية، والمدارس الثانوية الفنية، ومركز التعليم والتطوير المهني، وكلية فاطمة للعلوم الصحية، وأبوظبي بوليتكنيك ومعاهد التعليم والتدريب المهني). تتمثل أبرز مجالات التحسين في التعليم التقني والمهني في اعتماد البرامج وإرساء التكامل بين مناهج مؤسسات التعليم العالي بما يتيح للطلاب نقل المواد الدراسية، حيث أن جميع البرامج معتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة الوطنية للمؤهلات،³

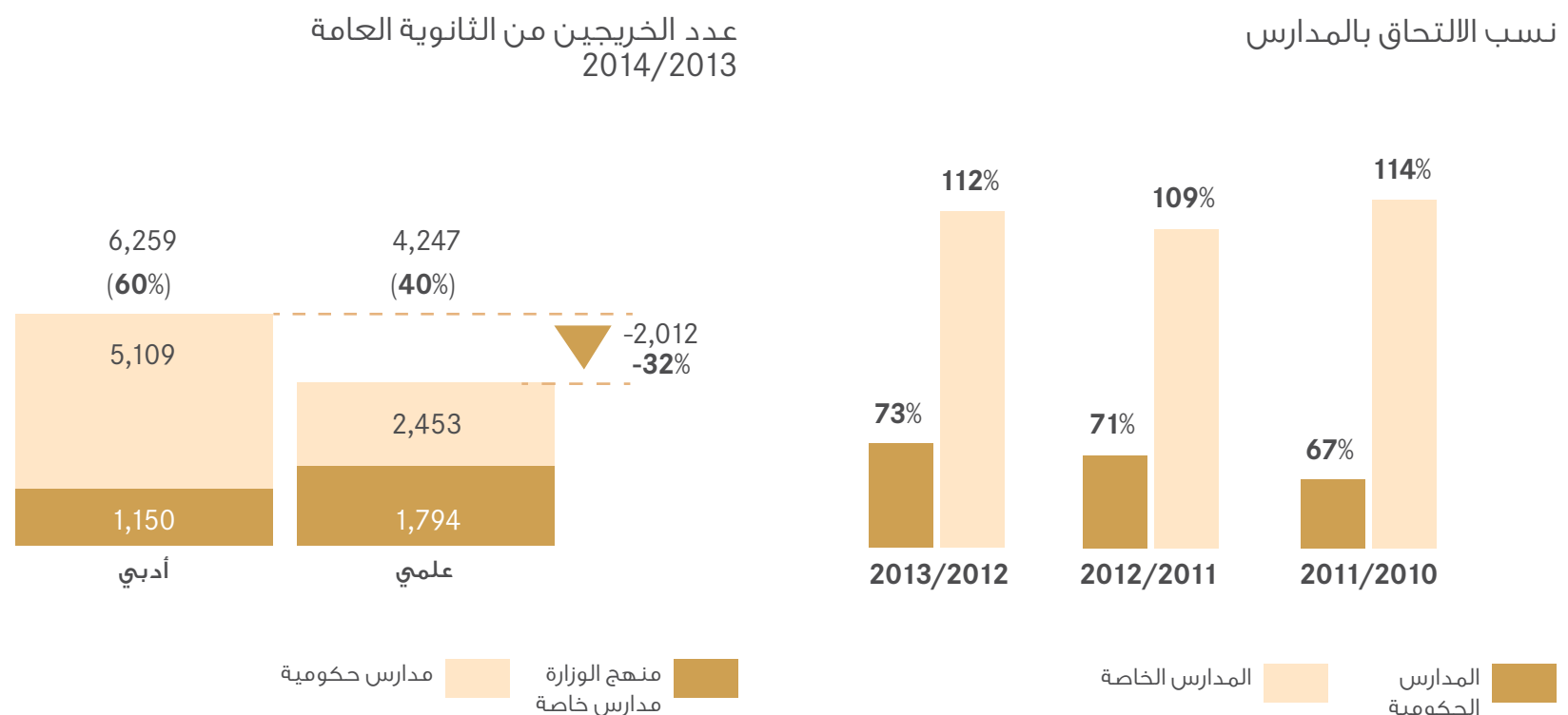
في الإمارة 340,974 طالب وطالبة منهم 44% من المواطنين الإماراتيين، موزعين على 438 مدرسة من القطاعين الحكومي والخاص¹. تتلخّص أهم مجالات تحسين مستوى التعليم المدرسي في معالجة جوانب عدّة، أبرزها ضعف محصّلات الطلبة لأسباب متعلقة بالمناهج الدراسية وأساليب التعليم في معظم المدارس وارتفاع عدد خريجي القسم الأدبي بنسبة 32% مقارنةً بالقسم العلمي في مرحلة الثانوية العامة، بالإضافة إلى محدودية المقاعد الدراسية في المدارس الخاصة مع تفاوت مستويات الجودة في المدارس، حيث أن 12% فقط من المدارس الخاصة في الإمارة تُعدّ ذات أداء عالي.²

كما تمّ إنشاء عدد من مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني، وارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 28 مؤسسة، مما أسهم في إتاحة بدائل وفرص تعليميّة أوسع للطلاب. تتمثل أهم مجالات التحسين في نظام التعليم في الحد من تفاوت جودة البرامج الأكاديميّة بمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى معالجة محدودية فرص توظيف الخريجين بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل².

فيما يخصّ التعليم المدرسي ابتداءً من رياض الأطفال وحتى الصفّ الثاني عشر، في العام الدراسي 2013/2014، بلغ عدد طلاب المدارس

أما على صعيد التعليم العالي والبحوث، فبلغ إجمالي عدد الطلبة المواطنين في مؤسسات التعليم العالي (الدبلوم، الدبلوم العالي، البكالوريوس) 39,146 طالب وطالبة للعام الدراسي 2012/2013، أو ما يعادل 77% من إجمالي عدد الطلبة. كما أن 70.5% من إجمالي عدد الطلبة المواطنين ملتحقون بجامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد وكليات التقنية العليا. تتجسّد أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي والبحوث في ضعف إقبال الطلبة على التخصصات العلميّة والتقنيّة حيث بلغ عدد خريجي التخصصات الأدبية 2,141 (53%)، مقارنةً بالتخصصات العلمية 1,920 (47%) وهو ما لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل.²

إن نشر ثقافة الابتكار في العملية التعليمية وجعلها ركيزة أساسية فيها ستسهم في إنشاء جيل واعي ومبتكر يتحلّى بمهارات القرن الحادي والعشرين كالتفكير النقدي والإبداع والابتكار والمثابرة والبحث وحل المشكلات، حيث أن أبرز التحديات التي نواجهها لتحقيق هذا الهدف هو عدم الربط بين مخرجات التعليم والبحث العلمي والتوجهات الاقتصادية في الإمارة حيث بلغت عدد براءات الاختراع في عام 2013 (7) براءات اختراع معتمدة فقط.



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
رفع جودة المخرجات التعليمية في كافة المدارس	- وضع وتفعيل إطار لقياس جودة نظام التعليم في مدارس التعليم النظامي ومدارس الثانوية الفنية وثانوية التكنولوجيا التطبيقية وذلك من حيث مستوى الطلبة والمعلمين وإدارة المدارس والمناهج وقياس مخرجاتها والخدمات المدرسية المقدمة - توفير بيئة عمل جاذبة لتطوير ورفع كفاءة الكادر التدريسي - تأمين بيئة تعليميّة آمنة وصحيّة بكافة مصادرها لخدمة جميع الفئات الطلابية - سدّ الفجوة بين العرض والطلب على المقاعد الدراسية - تعزيز قنوات التواصل مع أولياء الأمور من خلال تفعيل دور مجالس الآباء	مجلس أبوظبي للتعليم
تمكين الطلبة من خلال صقل وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم	- تطوير ثقافة البحث العلمي والابتكار والتفكير النقدي لدى الطلبة - وضع برامج وآليات لتعزيز الهوية الوطنية في المدارس وربطها بالعملية التعليميّة - تعزيز الأنشطة اللاصفية بما في ذلك الأنشطة الصحية والرياضيّة والمهارات الحياتيّة في جميع المدارس - تعزيز المناهج العلميّة وتوجيه الطلبة وتشجيعهم للالتحاق بالمسار العلمي - تعزيز مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية، وغرس مبادئ وقيم الدين الإسلامي السمح وترسيخ الهوية الوطنية - وضع وتنفيذ برامج وآليات لاكتشاف ودعم الطلبة الموهوبين وتنمية مهاراتهم	مجلس أبوظبي للتعليم
تطوير المسارات التعليمية البديلة للطلبة	- إتاحة برامج تعليمية تقنية ومهنية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل - وضع الآليات والمعايير الخاصة بجودة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني من حيث الترخيص وتقييم الأداء لتحسين جودة مخرجاتها - توفير خدمات التوجيه والإرشاد لكافة الطلبة حسب إمكانياتهم في مسارات التعليم والتدريب التقني والمهني وتعليم الكبار والتعليم في المنازل	مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني
تخريج طلبة قادرين على المنافسة في سوق العمل	- تعزيز فرص الطلبة المواطنين في الالتحاق بأفضل الجامعات المعتمدة داخل وخارج الدولة بما يشمل البعثات، وربط التخصّصات والمنح والبعثات مع متطلبات سوق العمل - وضع إطار متكامل لخدمات الإرشاد المهني والوظيفي في كافة المراحل الدراسيّة مع التركيز على التخصّصات ذات الطابع العلمي - وضع وتفعيل إطار فعّال لقياس جودة أداء مؤسّسات التعليم العالي - وضع الشروط والمعايير المتصلة بتطوير واستقطاب كادر أكاديمي وإداري إماراتي ذو كفاءة عالية - السعي لضمان حيّازة مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد الأكاديمي الدولي	مجلس أبوظبي للتعليم
توفير بيئة محفّزة وداعمة للأبحاث والعلوم والتكنولوجيا	- تحديد احتياجات المجالات الحيوية وقطاعات الصناعة من أنشطة البحث والتطوير والابتكار - وضع وتنفيذ سياسات لرفع الوعي بحقوق الملكية الفكرية وأهمية حمايتها وقيمة تطويرها - وضع وتنفيذ سياسات لدعم المنشورات العلمية والأكاديمية - تطوير ورفع كفاءة البنية التحتية لأنشطة البحث العلمي - توفير برامج وأنشطة تعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار تعمل على إعداد وتحفيز الجيل القادم للعمل في هذه المجالات - التركيز على مواد العلوم والتكنولوجيا والرياضيات من خلال استحداث و تطوير الموارد مواد التعليمية في المدارس ومؤسسات التعليم العالي التي ستسهم في تشجيع ثقافة الابتكار وريادة الأعمال	مجلس أبوظبي للتعليم
تعزيز منظومة وثقافة الابتكار	- وضع وتنفيذ سياسات وآليات لدعم الابتكار في القطاع الحكومي والخاص - تشجيع ودعم ثقافة الابتكار والاختراع والابداع في مجالات العلوم والفنون وريادة الأعمال لدى الشباب - دعم مخرجات الاختراعات والابتكارات للأفراد و تحويلها من أفكار إلى مشاريع تعود بالفائدة على المجتمع	مجلس أبوظبي للتعليم

مشاركة فعالة للمواطنين في سوق العمل

تهدف إمارة أبوظبي إلى تعزيز المشاركة والقدرة التنافسيّة لدى المواطنين في سوق العمل من خلال عدّة مبادرات أسهمت في استحداث ما يزيد عن 61 ألف وظيفة للإماراتيين في كافة القطاعات الرئيسية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

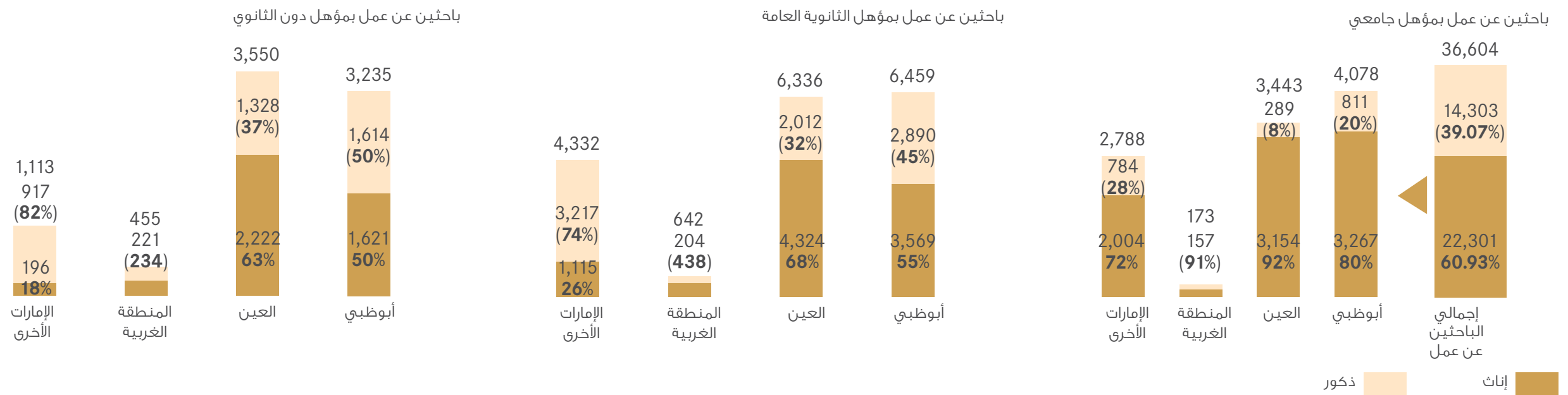
مع متطلبات السوق، حيث أن 71% من الباحثون عن عمل حائزون على شهادات التعليم الثانوي وما دون (26,122). ويتجسّد التحدي الأكبر في إيجاد فرص عمل للمواطنين في مدينة العين والتي تشكل الفرص الوظيفية فيها 7% من الوظائف المسجّلة في قاعد بيانات مجلس أبوظبي للتوظيف. كما تشكل الإناث النسبة الأكبر من الباحثين عن عمل في مدينة العين حيث بلغت نسبتهن 73% في حين أن معظم الوظائف المتاحة في المدينة لا تصلح لهن. في الوقت الحالي، يعمل مجلس أبوظبي للتوظيف بالتعاون مع مختلف الجهات لاستحداث فرص عمل في مدينة العين من خلال نقل مراكز اتصال الجهات إليها.²

قاعدة تشمل جميع الباحثين من مختلف الإمارات، منهم 28,371 في إمارة أبوظبي وحدها، والتي تتركز فيها غالبية الشواغر بما يعادل 49% من الرقم الإجمالي (36,404 شاغر في مدينة أبوظبي).¹ يهدف مجلس أبوظبي للتوظيف إلى توظيف 8,500 باحث عن عمل في عام 2014 كما استهدف توظيف 6,000 باحث عن عمل في عام 2013 ونجح بتوظيف 7,923 باحث عن عمل بحلول نهاية العام، إلا إن هذا المستهدف لا يغطّي سوى 22% من الباحثين عن عمل. يعود أحد الأسباب الرئيسية لوجود تحديات لتوظيف الباحثين عن عمل إلى عدم توافق المستوى التعليمي ومهارات الباحثين عن عمل

وفي العام 2013 بلغت نسبة المواطنين من إجمالي العاملين في إمارة أبوظبي 7.5%. ويُعزى ذلك إلى العدد المرتفع لخير المواطنين في القطاع الخاص نظراً لطبيعة الوظائف، كما يشكّل المواطنون نسبة 1% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص والذي يستحوذ على حوالي 64% من إجمالي القوى العاملة في الإمارة.¹

تسعى الجهود المبذولة من قبل الإمارة نحو رفع مستوى التوظيف إلى الحدّ من نسبة البطالة بين المواطنين، والتي بلغت 4.1% على مستوى دولة الإمارات، مع وجود 36,604 باحث عن عمل مسجل لدى مجلس أبوظبي للتوظيف في نهاية عام 2013، في

الباحثين عن العمل حسب المؤهل العلمي والموقع الجغرافي²



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
رفع التوطين في الجهات والشركات الحكومية	- رفع كفاءة التوطين في القطاع الحكومي وشبه الحكومي بما يتناسب مع المستهدفات المحددة في خطط التوطين التابعة للجهات - تطبيق خطط توظيف المواطنين على الشواغر المعتمدة والإحلال مع التركيز على الوظائف الحيوية - وضع وتنفيذ خطة قصيرة المدى لتوطين الوظائف التي لا تتطلب شهادات جامعية أو خبرة عالية	مجلس أبوظبي للتوطين
تطوير كفاءات ومؤهلات الباحثين عن عمل	- رفع كفاءة الباحثين عن عمل من حملة الشهادة الثانوية وتأهيلهم من خلال برامج التعليم والتدريب التقني والمهني - تحفيز الباحثين عن عمل على استكمال دراستهم في التخصصات العلميّة بما يتناسب مع متطلبات الإمارة من القوى العاملة للسنوات الخمس القادمة - تزويد الباحثين عن عمل بالخبرات المطلوبة من خلال برامج التدريب العمليّة خاصة في مجالات الهندسة والإعلام والقانون والصيرفة والسياحة	مجلس أبوظبي للتوطين
استحداث فرص عمل في مدينة العين	- تحفيز ودعم خطط النمو الاقتصادي للقطاعات الرئيسة في مدينة العين وخاصة تلك المعنية بالأنشطة التي تعتمد على توظيف الإناء - العمل على نقل مراكز الخدمات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة إلى مدينة العين - تشجيع الباحثين عن عمل في مدينة العين على ممارسة الأعمال الحرّة بما يتوافق مع خطط النمو الاقتصادي لمدينة العين - تشجيع الباحثات عن عمل في مدينة العين على الانتساب لبرامج الأسر المنتجة والمشاريع الحرفية	مجلس أبوظبي للتوطين
تعزيز وترويج مشاركة المواطنين في القطاع الخاص	- وضع خطط لتوطين وظائف العقود الخارجية في الجهات الحكومية - وضع وتطوير السياسات الهادفة إلى تفعيل وتعزيز توظيف المواطنين في القطاع الخاص وخاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية القصوى - الترويج للعمل في القطاع الخاص من خلال إبراز قصص نجاح المواطنين من أصحاب التجربة في هذا القطاع	مجلس أبوظبي للتوطين



حياة صحية وخدمات وقائية وعلاجية بمستويات عالمية

تمكنت إمارة أبوظبي خلال الفترة السابقة من بناء أسس النظام الصحي، مع التركيز على القيمة العلاجية، حيث تمّ اعتماد استراتيجية تقديم الرعاية الصحية التي تشمل تعزيز الجودة، وضمان الوصول المناسب للخدمات، والاستفادة المثلى من تكاليف الرعاية القائمة على أساس النتائج ومبادرات التحسين في المستقبل.

أما من حيث النظام المالي الصحي، يغطي التأمين الصحي الإلزامي احتياجات السكان، ويشمل برنامج ثقة للمواطنين والمنتج الأساسي للوافدين من ذوي الدخل المحدود. هذا وقد أدّى النمو السكاني المتزايد إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية.

وفي ما يخص الخدمات الصحيّة المقدمة من قبل المؤسسات الصحيّة المملوكة للحكومة، يتمّ العمل على تسهيل إتاحتها للمرضى وتحسين تجربتهم لرفع مستوى رضاهم وثقتهم في منشآت الرعاية الصحية الوطنية.

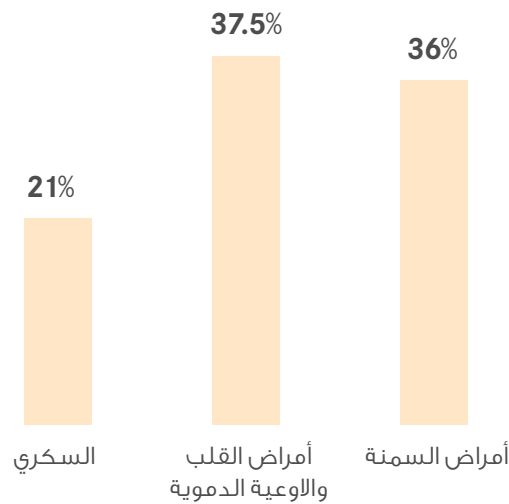
بالرغم من الجهود المبذولة في القطاع الصحي، يوجد عدد من مجالات التحسين أهمها:

- تعزيز وتوسيع نطاق إدارة القدرة على تقديم الخدمات الصحية
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص لتقليل العبء على القطاع العام من خلال إدخال المنافسة الصحية
- تعزيز الرعاية الصحية الأولية والوقاية من الأمراض
- تحقيق القيمة مقابل المال لاستدامة الإنفاق على الرعاية الصحية وضمان جودة الخدمات لتحسين النتائج

أما في ما يتعلّق بالأنظمة الصحيّة، فقد تمّ تلبية جزء كبير من احتياجات المجتمع من الرعاية الصحيّة في مختلف مناطق الإمارة، بالإضافة إلى إدارة القدرة الاستيعابية لتحديد الثغرات وضمان وصول الخدمة لجميع أفراد المجتمع، حيث بلغ معدّل الأطباء 25.1 لكل 10,000 فرد ومعدّل الأسرة الطبية 2.4 لكل 1000 فرد في عام 2013¹.

كما تمّ تطوير الأنظمة الوقائية للحدّ من انتشار الأمراض المعدية مثل الفحص الطبي للوافدين والإبلاغ الإلكتروني والفحص والمشورة قبل الزواج، بالإضافة إلى الأنظمة التي تضمن تطوير الفعالية التشغيلية للنظام الصحي لتحسين النتائج على ضوء النفقات، أهمها نظام إدارة العلاج في الخارج.

وضع الأمراض المزمنة في الإمارة – المواطنون (2013)



إحصائيات الرعاية الصحية (2013)

نسبة الكادر الطبي لكل فرد 10,000	25.1
إجمالي الإنفاق في القطاع الصحي (مليار درهم)	17.3
مدى رضا المتعاملين عن الخدمات الصحية المقدمة لدى شركة صحة (المرضى الخارجيون)	70%
نسبة الكادر الطبي المواطن من إجمالي الكادر الطبي	6.5%
مدى رضا المتعاملين عن الخدمات الصحية المقدمة لدى شركة صحة (المرضى المقيمون)	67%

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تعزيز الصحة العامة من خلال الوقاية ومكافحة الأمراض	- الوقاية والعلاج من الأمراض المزمنة والسارية وغير السارية وأمراض السرطان والأمراض المعدية - تعزيز صحّة الأمومة والطفولة وبرامج الأمراض الوراثية - تعزيز الصحّة الوقائية المشتركة للجهات المحلية والاتحادية - الدعم المالي لبرامج الصحة العامة	هيئة الصحة
الإدارة الفعّالة لأنظمة الخدمات الصحيّة	- وضع الخطة العامة لضمان وإدارة القدرة الاستيعابية للخدمات الصحية بما في ذلك العلاج في المناطق النائية والعلاج الخارجي - رفع جودة خدمات الرعاية الصحية ومعايير السلامة والنتائج العلاجية للمرضى - تحسين الأطر التنظيمية والتشغيلية في القطاع الصحي بما يشمل الجهوزية في حالات الطوارئ، ومساءلة منشآت الرعاية الصحية، وأنظمة التراخيص للمنشآت والمهنيين الصحيين وتكامل البيانات الصحية الإلكترونية - تطوير الموارد البشرية في القطاع الصحي بما يشمل بناء القدرات واستقطاب المواطنين والموظفين من ذوي الكفاءة العالية - تعزيز البحث والتطوير في القطاع الصحي - تعزيز نظام التأمين الصحي	هيئة الصحة
تحسين الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية المملوكة للحكومة	- توفير خدمات متكاملة عالية الجودة محورها المريض وتحسين سهولة الوصول للخدمات الصحية - استقطاب وتطوير الموارد البشرية المتخصصة والاحتفاظ بها - الارتقاء بالكفاءة المالية والتشغيلية والاستخدام الأمثل للموارد المالية وإدارة الإيرادات - تطوير فرص التدريب وتعزيز البنية التحتية الصحية	شركة أبوظبي للخدمات الصحية «صحة»



تنمية اجتماعية تضمن حياة كريمة لأفراد المجتمع

تسعى حكومة أبوظبي إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة انطلاقاً من حرصها على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمعيشي، وضمان المشاركة الفعّالة لكافة أطراف المجتمع. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى توفير المقوّمات الأساسية لاستقرار الأسرة ودعم المواهب والقيم بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى تفعيل مشاركة الشباب في خدمة المجتمع.

كما تشمل البرامج تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لكبار السن المتمثلة في الرعاية المنزلية وفرص العمل البديلة، وتحقيق التوازن في تقديم الخدمات لفئة ذوي الإعاقة بالإضافة إلى تأمين المسكن الملائم والنظام الشامل للتقاعد.

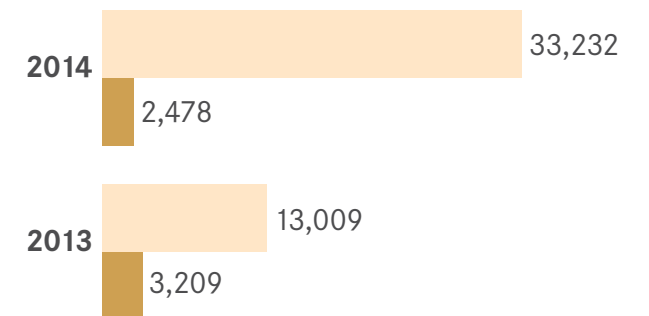
تتمثل أبرز مجالات التحسين لتنمية الخدمات الاجتماعية في التالي:
- توفير برامج لتنمية الطفولة المبكرة حيث بلغت نسبة الأطفال الإماراتيين من الفئة العمرية (0-14) في منتصف عام 2012 39% من إجمالي عدد السكّان المواطنين في أبوظبي، وتمثّل هذه الفئة النسبة الأكبر من مواطني الإمارة. وتماشياً مع ارتفاع عدد النساء

المشاركات في القوى العاملة (30,353 نسمة) في عام 2013 تزيد الحاجة إلى استحداث برامج تُعنى بتنمية الطفولة المبكرة¹
- رفع مستوى الثقافة المالية في الإمارة نظراً لكثرة عدد المديونين المتعثرين واعتماد الشباب على مصادر معرفية ضعيفة لاكتساب المعرفة المالية نتيجة ندرة البرامج المعنية بالتوعية والإرشاد⁵
- استقطاب الخبراء من ذوي الاختصاص لتقديم برامج استشارية للشباب، حيث أن معظم البرامج المقدمة لفئة الشباب تفاعلية وغير وقائية أو استباقية بالإضافة إلى توفير الفرص والبرامج المعنية بتطوير مهارات الشباب واستغلال أوقات فراغهم، إذ إنه على الرغم من ازدياد ساعات العمل التطوعي، انخفض عدد المتطوعين في

برنامج تكاتف من عام 2013 إلى النصف الأول من عام 2014 من 3209 إلى 2478 متطوع²
- إعادة النظر في هيكلية صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي حيث يبلغ عدد المسجلين لديه 70,616 مشتركاً مع الإشارة إلى أن هنالك فئات غير مشمولة في النظام³
- تقليص فترات انتظار المتقدمين لطلبات الإسكان ورفع الخدمات المقدّمة للمشاريع الإسكانية وضمان استيفائها لتطلّعات المواطنين

ساعات العمل التطوعي وعدد متطوعي برنامج تكاتف²

الطلبات الواردة لصندوق معالجة ديون المتعثرين (قبل 2011)⁴



الطلبات الواردة الطلبات الموافق عليها

ساعات التطوع عدد المتطوعين

المصادر: ¹مركز الإحصاء - أبوظبي، ²مؤسسة الإمارات، ³صندوق معاشات ومكافآت التقاعد - أبوظبي، ⁴تقرير صندوق معالجة ديون المتعثرين، ⁵دراسة الثقافة المالية، أ.د. فلاح العموش (2013)

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تعزيز استقرار الأسرة	- تطوير وتنفيذ حلول لإضفاء التوازن بين الحياة العملية والأسرية - تطوير وتنفيذ برامج تعزّز ثقافة التخطيط والادخار المالي - إعداد واقتراح قانون حماية الأسرة - تطوير خدمات متخصّصة في رعاية وتأهيل المعتدين والمتضرّرين من قضايا العنف الأسري - توفير برامج وخدمات استشارية اجتماعية متخصّصة لدعم كيان الأسرة - نشر ثقافة التخطيط الأسري والتوعية بشأن المواضيع الصحية والإنجابية المتعلقة بتكوين الأسرة - تفعيل دور الإعلام ونشر التوعية والتثقيف في المواضيع الاجتماعية - رصد الظواهر والقضايا الاجتماعية التي من شأنها التأثير على استقرار الأسرة	مؤسسة التنمية الأسرية
تنمية الطفولة	- تطوير وتطبيق استراتيجيّة تنمية الطفولة والتي من شأنها تعزيز القيم والقدرات والإبداع لدى الأطفال والحفاظ على سلامتهم وصحتهم - تطوير آليات لتوفير الرعاية وخدمات تنمية الطفولة المبكرة للأسر مثل توفير الحضانات في أماكن العمل وبناء الشراكات مع القطاع الخاص - تعزيز الوعي بأهمية تنمية الطفولة	مؤسسة التنمية الأسرية
توفير فرص متنوعة لمشاركة الشباب في المجتمع	- توفير برامج توعوية وتأهيلية وتدريبية وتطوّعية تساهم في تنمية مهارات الشباب الحياتية والقيادية والمشاركة الفعّالة في المجتمع - تشجيع ودعم ثقافة الاختراع والابتكار في مجال العلوم والفنون والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الشباب - تطوير النظم الكفيلة بدعم برامج الشباب ووضع المحفّزات المناسبة لتشجيعهم على المشاركة	مؤسسة الإمارات
توفير حياة كريمة لكبار السن لتعزيز قدراتهم وتمكينهم	- الاستفادة من خبرات كبار السن وتوفير فرص للتطوّع وفرص العمل البديلة وغيرها - توفير خدمات أو برامج تسهّل وصول المسنّين للخدمات المتوفرة والاستفادة منها - توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والمنزلية لكبار السنّ والتي تتضمّن برامج تأهيلية وتثقيفية وتوفير الرفقة والمجالسة	مؤسسة التنمية الأسرية
زيادة وتطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة	- توفير وربط خدمات الكشف والتشخيص المبكر للإعاقة - توفير خدمات الرعاية والتأهيل اللازمة لذوي الإعاقة في مختلف مناطق الإمارة وإدارة العرض والطلب على الخدمات المتاحة - تطوير وتنويع مجالات التدريب المهني لذوي الإعاقة	مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة

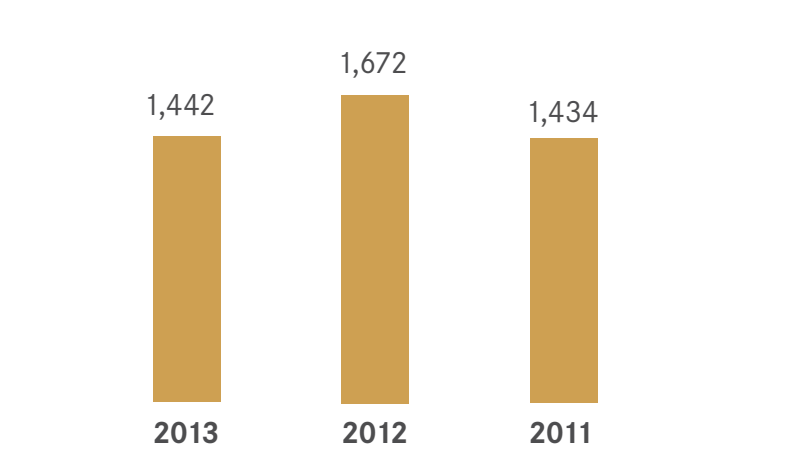
البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تمكين المرأة	- تطوير وتنفيذ برامج توعية المجتمع بشأن المعتقدات والممارسات التي لها أثر سلبي على تنمية المرأة وتطورها - مراجعة التشريعات السارية بشأن الطلاق وحضانة الأطفال والعمل على تحسينها - تعزيز المعاملات والإجراءات الحكومية والمؤسسية وتسهيلها للمرأة	مؤسسة التنمية الأسرية
توفير المسكن الملائم في ظل نظام مستدام	- العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على برامج إسكان المواطنين - تطوير آليات استحقاق وتوزيع المساكن والأراضي والقروض للمواطنين واستحداث برامج الإسكان والخدمات المالية ذات الصلة مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاجتماعية (مثل الأسر الممتدة والنظام السكني التقليدي - الفريج) - تطوير وتنفيذ معايير لتصميم المساكن والتي تتناسب مع احتياجات المواطنين المختلفة (مثل احتياجات كبار السن وذوي الإعاقة وعدد أفراد الأسر) - تطوير وتنفيذ آلية مراقبة ومتابعة فعّالة لمشاريع الإسكان - تطوير وتنفيذ المعايير والأطر التنظيمية لتداول المساكن والأراضي - جذب وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الإسكان - دراسة ومعالجة طلبات وقروض الإسكان الحالية	هيئة أبوظبي للإسكان
توفير نظام تقاعدي شامل	- تطوير وتنفيذ نظام المعاشات التقاعدي الجديد - تطوير نظم لتغطية العاملين في المهن الحرة والحرفية وربّات المنازل وغير الخاضعين للقوانين التقاعدية في الدولة - استحداث آلية تبادل المنافع مع أنظمة التقاعد المختلفة - تعديل معاشات المتقاعدين الحاليين	صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي
توفير الرعاية الشاملة للمدمنين	- تعزيز الجانب الوقائي والتوعوي النوعي للأفراد والمجتمع ضد الإدمان - توفير خدمات النصح والإرشاد والاستشارات للمدمنين - توفير خدمات المتابعة للمدمنين وأسرتهم بما يضمن استقرارهم الاجتماعي - تطوير برامج إعادة دمج المدمنين في المجتمع والتي تشمل على توفير فرص التعليم والتوظيف	المركز الوطني للتأهيل



خدمات شؤون إسلامية ذات مستوى عالي

تولي إمارة أبوظبي اهتماماً خاصاً للشؤون الإسلامية كونها الركيزة الأساسية للنمو والاستقرار الاجتماعي ولمساهمتها في تكوين مجتمع واعٍ ومتسامح دينياً قادر على التعامل مع التحديات المعاصرة والمستجدة.

عدد المنتسبين للدورات التعليمية في الثقافة الإسلامية³



ينبغي النظر في عدد من مجالات التحسين لخدمات الشؤون الإسلامية أهمّها توطين وظيفة الإمام وتقليص المدة الزمنية لبناء المساجد في المناطق السكنية من قبل الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والتي تعتمد على مدى توافر التمويل والمتبرعين. كما يتبيّن وجود صعوبات في استقطاب الطلبة لحضور الدورات التعليميّة، بالإضافة إلى ضرورة استحداث برامج تعزّز من الوعي بالتسامح ونهج الوسطية وثقافة العمل الخيري.

وتشمل أهم الإنجازات إصدار لوائح تطوير المساجد لإمارة أبوظبي وتدريب عدد 104 موظف في كلاً من بلدية مدينة أبوظبي وبلدية مدينة العين وبلدية المنطقة الغربية والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وشركة مساندة على تطبيق اللوائح، إلى جانب إنشاء جامعة محمد الخامس - أكّدال في أبوظبي والتي تهدف إلى الإسهام في تعزيز فرص التعليم العالي في الدراسات الإسلامية والمجالات المتعلقة بها. كما بلغ عدد المساجد في إمارة أبوظبي في عام 2012 حوالي 2,149 مسجد. وفي عام 2011، بلغت الزكاة السنوية 89.6 مليون درهم،²¹

20

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
رفع مستوى خدمات المساجد	- تحسين نظم استقطاب أئمة المساجد وبخاصة الأئمة المواطنين - رفع جودة الخطب التي تُلقى في المساجد - تطوير نظم صيانة المساجد وتنظيفها - توفير المرافق اللازمة لذوي الإعاقة وأقسام خاصة للإناث	الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف
تعزيز الوعي بالدين الإسلامي	- تنظيم عملية نشر الثقافة الإسلامية والعمل على تعزيزها بما يشمل القيم الدينية والأخلاقية - توعية كافة المقيمين بالثقافة الإسلامية - رفع كفاءة برامج تحفيظ القرآن لفئات المجتمع والتي تقدمها المرافق الدينية القائمة - تعزيز التسامح الديني ونهج الوسطية بين أفراد المجتمع	الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف
تعزيز وتنويع ثقافة العمل الخيري	- تنظيم المساهمات المادية المقدمة من المجتمع الخاصة ببناء وصيانة المساجد والمرافق الدينية - تنظيم الوقف الخيري في الإمارة - تنظيم مساهمات المجتمع المعنوية في تقديم الخدمات الإسلامية (على سبيل المثال اعتماد محفظين مواطنين لعقد دروس تحفيظ القرآن أو محاضرات بإشراف الهيئة)	الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف

البرامج

المصادر: ¹ الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، ² صندوق الزكاة ³ دار زايد للثقافة الإسلامية

مجتمع مثقف ورياضي محافظ على تراثه وقيمه الأصيلة

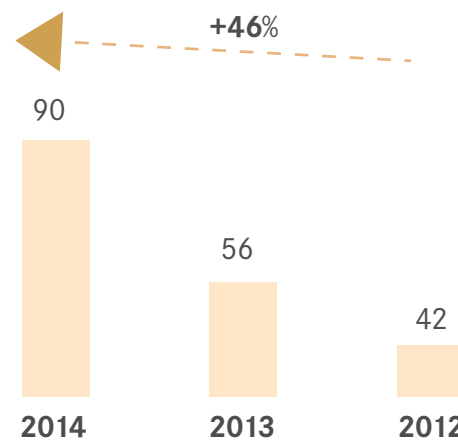
على الصعيد الثقافي، توجد 4 متاحف في إمارة أبوظبي يقع 3 منها في مدينة العين ومتحف واحد في المنطقة الغربية، بالإضافة إلى 110 مطبعة و206 مخزن للكتب و180 ناشر وموزع و83 صحيفة ومجلة، و328 جهة إعلانية و17 دور سينما، كما يتم حالياً بناء 7 مؤسسات ومراكز ثقافية في جزيرة السعديات.

أما على صعيد الرياضة، فقد وقّع مجلس أبوظبي الرياضي ثلاث عقود مع أندية مانشستر سيتي وإنترميلان وفالنسيا لتأسيس شراكات استراتيجية مع الأكاديميات الرياضية العالمية، وبدأ المجلس بتفعيل برامج الرعاية الرياضية، وتحسين الأندية، وتأمين لاعبي كرة القدم. كما شارك 2,712 لاعب في الألعاب الجماعية والفردية في 4-5 نوادي مسجلة لدى المجلس، وقد تم الفوز بـ54 ميدالية/لقب دولي من قبل رياضيين وفرق رياضية من إمارة أبوظبي.

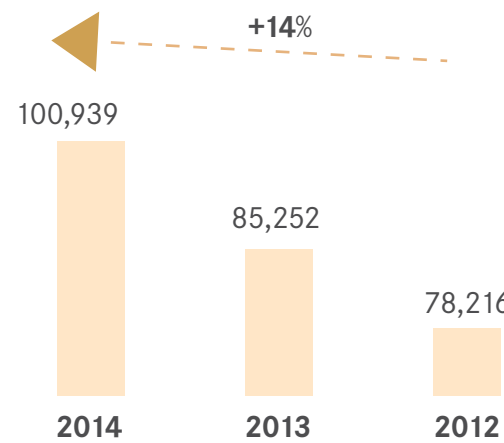
في حين أنه ينبغي استقطاب عدد أكبر من المواطنين في مجالات الفنون والترفيه والثقافة وإدارة التراث، وتوفير فرص العمل للفنانين الإماراتيين في مجالات الفنون والمسرح والسينما والتلفزيون.¹ وأما فيما يخص الجانب التراثي في الإمارة، فقد شرع نادي تراث الإمارات منذ عام 2007 إلى تنظيم فعاليات التخييم الثقافي الصيفي السنوي للطلبة المواطنين والذي شارك فيه أكثر من 2000 طالب وطالبة في عام 2012³، وفي نهاية عام 2013 تم حصر 700 عنصر من التراث المعنوي لإمارة أبوظبي، وفي بداية عام 2014 بدأت مرحلة التدقيق والتثبيت لعناصر سجل تراث الإمارة حيث تم تثبيت 46 عنصر حتى تاريخه.⁴

21

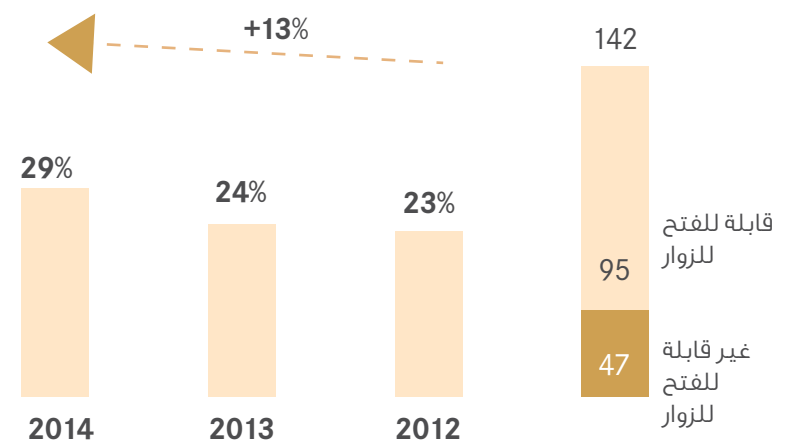
عدد الإصدارات المحلية والثقافية والتراثية⁴



عدد زوار المكتبات⁴



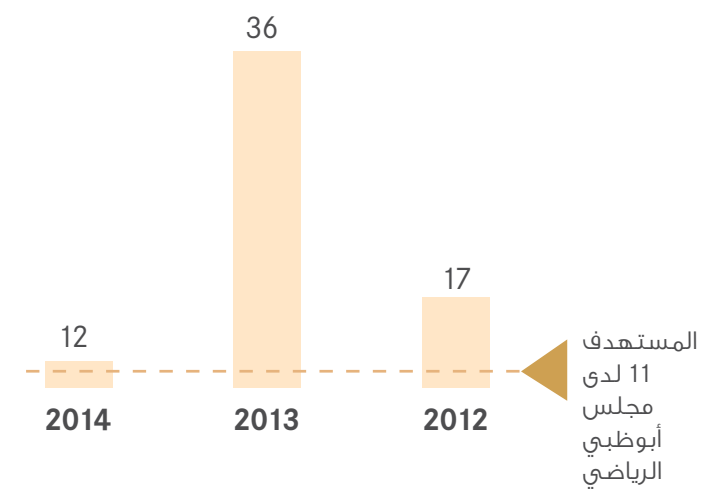
نسبة المباني التراثية المفتوحة للزوار من إجمالي المباني⁴



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تعزيز الثقافة والإبداع الفكري والفني	- تنمية الأنشطة والعناصر الثقافية في الإمارة - تنمية المواهب الوطنية في مجال الثقافة والتراث - دعم وتطوير البحث العلمي في مجال الثقافة والتراث - وضع وتطوير الأسس والسياسات للمنشآت والمراكز الثقافية والتراثية - تطوير وتنفيذ نظم وآليات للحفاظ على التراث	هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
إحياء وترويج الثقافة والتراث	- توثيق ونشر التراث المعنوي - تطوير وتنفيذ برامج وفعاليات تهدف لرفع وعي المجتمع بتراث وتاريخ الإمارات - تطوير وتنفيذ خطة تسويقية إعلامية شاملة لترويج المقومات الثقافية والتراثية - دعم الكتاب وتعزيز النشر الإلكتروني للمطبوعات والمحتوى الرقمي - تسويق المعلومات الثقافية والتراثية عن طريق توفيرها لكافة شرائح المجتمع من خلال التطبيقات الذكية والانترنت	هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
بناء المواهب الرياضية وتنويع المجالات الرياضية	- إعداد وتأهيل الكوادر والقيادات الرياضية لمختلف الرياضات ولمختلف فئات المجتمع وتطوير الرياضات الفردية والجماعية - رعاية الموهوبين رياضياً ودعم البرامج التي تساهم في تمويلهم - تنويع الرياضات المتوفرة وتشجيع ممارستها واحترافها - توفير البنية التحتية من الأندية والمرافق الرياضية في مختلف مناطق الإمارة ولمختلف الفئات (مثل الإناث وذوي الإعاقة) - وضع وتطبيق الأطر التنظيمية اللازمة لعمل الأندية والمنشآت الرياضية ومنشآت الطب الرياضي	مجلس أبوظبي الرياضي



عدد الأحداث الرياضية العالمية التي تم استضافتها في إمارة أبوظبي²



الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع التنمية الاجتماعية

الشركة الوطنية للضمان الصحي - ضمان	دار زايد للثقافة الإسلامية	شركة أبوظبي للخدمات الصحية - صحة
القيادة العامة لشرطة أبوظبي	دائرة التنمية الاقتصادية	شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)
المركز الوطني للتأهيل	دائرة الشؤون البلدية	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف	دائرة القضاء	صندوق خليفة لتطوير المشاريع
بلدية مدينة العين	دائرة المالية	صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي
جامعة محمد الخامس - أكدا	شركة مبادلة للتنمية	لجنة أبوظبي لتطوير التكنولوجيا
جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية	شركة أبوظبي للإعلام	مجلس أبوظبي للتوطين

الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع التنمية الاجتماعية

نادي تراث الإمارات	مركز الاحصاء - أبوظبي	مجلس ابوظبي للجودة والمطابقة
هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة	مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	مجلس الخدمة المدنية
هيئة الصحة - أبوظبي	مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني	مجلس أبوظبي الرياضي
هيئة المنطقة الإعلامية	مؤسسة الإمارات	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني
هيئة أبوظبي للإسكان	مؤسسة التنمية الأسرية	مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
هيئة مياه وكهرباء أبوظبي	مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة	مجلس أبوظبي للتعليم



الأمن والعدل والسلامة

الأمن والعدل والسلامة

مجتمع آمن	27
قضاء عادل وناجز	29
منظومة متكاملة للوقاية والجاهزية لضمان سلامة المجتمع	31
أمن غذائي وقطاع زراعي مستدام	33



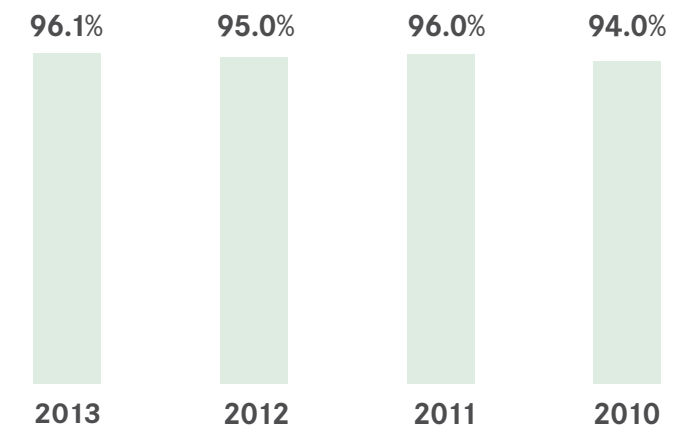
مجتمع آمن

نتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته إمارة أبوظبي ومن أجل ضمان التنمية المستدامة، تسعى منظومة الأمن إلى حماية الفرد وتجنبيه المخاطر، ومنع الخسائر في الأرواح والممتلكات بما يكفل حياة آمنة وكريمة للمجتمع تمكّنه من الاستغلال الأمثل لطاقاته للنهوض والتقدّم والازدهار.

وفي ظل التنوع الثقافي وتعدد الجنسيات في مجتمع إمارة أبوظبي، تبرز بعض التحديات نتيجة للمتغيرات المتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر، مما يؤدي إلى ظواهر أمنية مختلفة تتطلب إيجاد أفضل السبل لمواجهتها.

وتعدّ إمارة أبوظبي من بين المناطق الأكثر أماناً في العالم ويتّضح ذلك في المستويات المنخفضة للجريمة والمستوى العالي من الطمأنينة والثقة لدى المواطنين والمقيمين، حيث أن نسبة الشعور بالأمن والأمان لم تنخفض دون 94% خلال الأربعة أعوام الماضية.

درجة الشعور بالأمن والأمان في إمارة أبوظبي¹



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
ضمان المحافظة على الأمن والأمان	- مكافحة الجريمة - تعزيز مستوى أمن منظومة النقل البري والبحري - تطبيق وتفعيل نظام درع الإمارة	القيادة العامة لشرطة أبوظبي
تعزيز التعاون في مجالات الأمن الوطني	- حماية الأصول المعلوماتية - حماية الحدود البرية والبحرية والمنافذ - توفير الحماية للمرافق والمنشآت الحيوية	القيادة العامة لشرطة أبوظبي



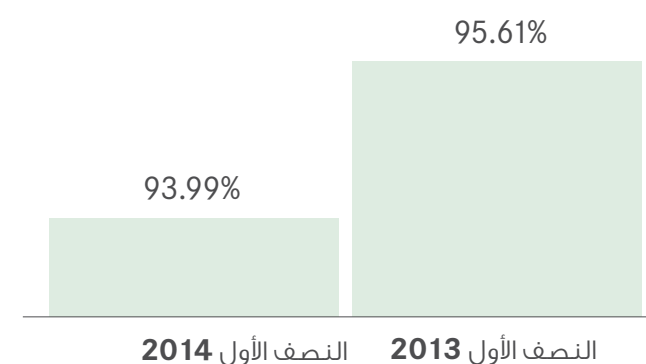
قضاء عادل وناجز

يعد تفعيل دور القضاء، وتحديث ممارساته، والارتقاء بقدراته من أبرز العوامل التي سوف تسهم في الوصول إلى قضاء ناجز يحقق العدالة ويرعى الحقوق ليكون بذلك ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الإمارة وضمان تمتع الأفراد بحياة آمنة وكريمة.

وتماشياً مع متطلبات المرحلة القادمة، تسعى الجهات المعنية إلى رفع الوعي العام بالحقوق والواجبات، كما تعمل على أتمتة الخدمات العدلية والقضائية بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

ومن أبرز إنجازات إمارة أبوظبي في هذا المجال رفع العوائق الاقتصادية والجغرافية والقانونية والإجرائية التي قد تمنع أو تعسر الحصول على خدمة التقاضي أو اللجوء للعدالة، حيث ارتفع عدد المحاكم وأعيد توزيع مواقعها الجغرافية في الإمارة بناءً على الكثافة السكانية ونوعية النشاط الاقتصادي في كل منطقة، وقد أدى ذلك إلى المحافظة على نسبة مرتفعة للدعاوى المحكومة خلال سنة من تاريخ قيدها.

نسبة الدعاوى المحكومة خلال سنة من تاريخ قيدها¹



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تعزيز فاعلية وكفاءة التقاضي	- تعزيز فاعلية التقاضي - ضمان سهولة النفاذ إلى إجراءات العدالة - تعزيز الحلول البديلة في التقاضي	دائرة القضاء - أبوظبي
ضمان فاعلية منظومة العدالة الجنائية	- ربط جهات المنظومة العدلية والأمنية على المستويين المحلي والاتحادي - تطوير منظومة التبادل المعرفي للارتقاء بالكادر الأمني والعدلي - العمل على مكافحة أهم الجرائم عن طريق بناء منظومة مشتركة بين دائرة القضاء وشرطة أبوظبي لمراجعة القوانين والإجراءات ذات الصلة	دائرة القضاء - أبوظبي



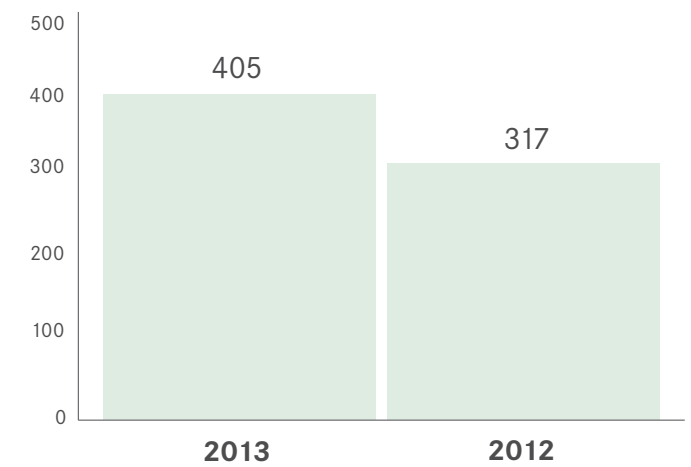
منظومة متكاملة للوقاية والجاهزية لضمان سلامة المجتمع

تسعى حكومة أبوظبي إلى حماية الإنسان والمحافظة على الأرواح والممتلكات من المخاطر، ومنع الخسائر عبر توفير بيئة آمنة خالية من مسببات الحوادث والإصابات والأمراض المهنية. وتهدف إلى الارتقاء بمستوى السلامة العامة في كافة المرافق عبر مجموعة شاملة ومتكاملة من السياسات والأنظمة والإجراءات التي تدعم كافة الممارسات والتدابير الوقائية. كما تسعى إلى نشر الثقافة الوقائية وتعزيز سبل السلامة والصحة المهنية والتميز في تنفيذ عمليات الإنقاذ والإطفاء.

وتعتبر الأحداث والمتغيرات المتلاحقة في العالم تحدياً يفرض بناء القدرات ورفع الجاهزية المؤسسية لمختلف السيناريوهات والظروف، بما يمكن الجهات من الوفاء بالتزاماتها وخدماتها الحيوية تجاه المجتمع خلال حالات الطوارئ والأزمات والكوارث.

وقد حققت حكومة أبوظبي عدة إنجازات في هذا المجال، من أبرزها اتباع 43 جهة حكومية و356 جهة في القطاع الخاص للنظام المركزي للسلامة والصحة المهنية في الإمارة، كما حقق برنامج استمرارية الأعمال نجاحاً من خلال مشاركة أكثر من 51 جهة حكومية في البرنامج (1).

إجمالي عدد الجهات التي تم اعتماد أنظمتها للسلامة والصحة المهنية



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
ضمان سلامة المجتمع	- ضمان فاعلية عمليات الإسعاف والإنقاذ والإطفاء - تعزيز الجانب الوقائي وثقافة الطوارئ والسلامة في المجتمع	القيادة العامة لشرطة أبوظبي
تطبيق منظومة السلامة والصحة المهنية	- تطوير الأدوات التشريعية في مجال السلامة والصحة المهنية - تطبيق فاعل لمتطلبات السلامة والصحة المهنية - بناء القدرات وتعزيز مفهوم السلامة والصحة المهنية	مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية
تعزيز قدرات إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إمارة أبوظبي	- إدارة المخاطر الاستراتيجية - الإعداد والتخطيط ورفع جاهزية الطوارئ - تطبيق معايير استمرارية الأعمال والتأكد من فعاليتها - بناء مجتمع يتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث	فريق إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إمارة أبوظبي



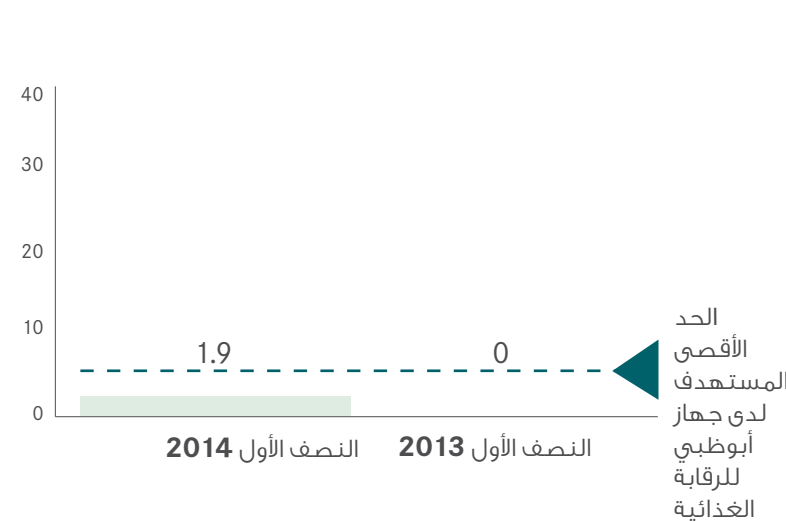
أمن غذائي وقطاع زراعي مستدام

تسعى حكومة أبوظبي إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال العمل على استدامة إمدادات الغذاء والأعلاف، وإنشاء مخزون من السلع الغذائية الاستراتيجية، وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في القطاع الغذائي والزراعي في الإمارة، ولتحقيق ذلك تعمل الحكومة على تعزيز التنمية الزراعية المستدامة وضمان سلامة الغذاء في الإمارة، بالإضافة إلى المساهمة في رفع معدلات الأمن الحيوي، كما تهدف إلى دعم المزارع بما يعود عليها بمردود اقتصادي، ويساهم في الوقت نفسه في زيادة تنافسية المنتج المحلي في الأسواق.

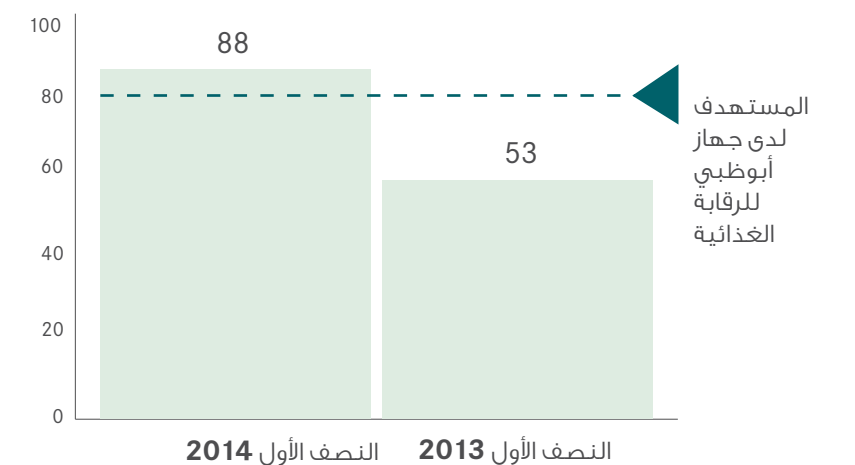
بالتزامن مع مختلف المتغيرات في قطاعي الغذاء والزراعة، تظهر الحاجة للعمل على تفعيل الأمثل للدور الرقابي في مجال الغذاء والزراعة، وتعزيز السياسات والتشريعات والخدمات المقدمة لهذا المجال، وترشيد استهلاك المياه بشكل عام والمياه الجوفية بشكل خاص، وتطوير آليات الدعم الحكومي في هذا المجال.

وقد اتبعت الإمارة نهجاً لرفع معدلات السلامة الغذائية من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية والارتقاء بالوعي لدى المتعاملين وتطبيق الممارسات الغذائية والزراعية الجيدة، بالإضافة إلى تبني منظومة الرقابة والتفتيش المبني على درجة الخطورة.

نسبة عينات الفواكه والخضروات المحلية والتي تحتوي على ترسبات كيميائية¹



نسبة الحيوانات الخاضعة لبرامج التحصين المعتمدة¹



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تنمية القطاع الزراعي والثروة السمكية	- ضمان الأمن الحيوي وصحة الحيوان والنبات - تعزيز الخدمات المقدمة للمزارعين والصيادين ومربي الثروة الحيوانية - تعزيز الاستخدام الأمثل للمياه في القطاع الزراعي	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
ضمان سلامة الغذاء	- تعزيز السياسات والتشريعات لقطاعي الغذاء والزراعة - تفعيل الأمثل للدور الرقابي في مجال الزراعة والغذاء - الارتقاء بالتوعية والتدريب فيما يخص سلامة الغذاء	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
التحول إلى الدعم الغذائي والزراعي الذكي	- زيادة فعالية وكفاءة برامج الدعم الزراعي بما يساهم في ترسيخ استقلالية القطاع وتعزيز قدرته التنافسية في السوق المحلي - تنظيم برنامج دعم وضمان إمدادات الأعلاف لإمارة أبوظبي - تنظيم برامج دعم السلع الغذائية	مركز الأمن الغذائي
استدامة إمدادات الماء والغذاء	- تنفيذ وتطوير خطط الطوارئ والأزمات لإدارة المخاطر المتعلقة بالأمن المائي والغذائي - ضمان ديمومة المخزون الاستراتيجي من الماء والغذاء - تنظيم الاستثمار الداخلي والخارجي في القطاع الغذائي والزراعي	مركز الأمن الغذائي



الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع الأمن والعدل والسلامة

الإدارة العامة للجمارك – دائرة المالية	دائرة الشؤون البلدية	شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي
الإدارة العامة للدفاع المدني	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية	شركة أبوظبي للإعلام
القيادة العامة لشرطة أبوظبي	دائرة التنمية الاقتصادية	شركة أبوظبي للخدمات الصحية – صحة
المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة	دائرة الشؤون البلدية	شركة أبوظبي للمطارات
دار زايد للثقافة الإسلامية	دائرة القضاء	شركة أبوظبي للموانئ
دائرة التنمية الاقتصادية	دائرة النقل	الشركة القابضة العامة (صناعات)

الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع الأمن والعدل والسلامة

هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة	مركز إدارة النفايات	فريق إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إمارة أبوظبي
هيئة البيئة - أبوظبي	مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	مجلس ابوظبي للجودة والمطابقة
هيئة الصحة - أبوظبي	مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني
هيئة مياه وكهرباء أبوظبي	مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي	مجلس أبوظبي للتعليم
	مكتب التنظيم والرقابة	مركز الأمن الغذائي
	مؤسسة التنمية الأسرية	مركز المتابعة والتحكم



التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية

- 39 بيئة تنافسية مرنة لممارسة الأعمال
- 41 قطاع خاص فَعّال وفرص استثمارية رائدة
- 42 وجهة سياحية جاذبة ذات طابع متميّز
- 44 قطاعات حيوية تُسهم في التنوّع الاقتصادي



بيئة تنافسية مرنة لممارسة الأعمال

يعتبر التنوع الاقتصادي وتعزيز أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية من أبرز الأهداف طويلة الأمد لإمارة أبوظبي. وعليه، تواصل الإمارة جهودها نحو الانتقال إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، من خلال تحفيز الابتكار والبحوث والتطوير، وتعزيز إنتاجية القوى العاملة وتحسين الإطار التنظيمي للقطاعات الحيوية، والتركيز عليها من أجل رفع القيمة المضافة منها بما يعزز بيئة الأعمال وجاذبية الإمارة لاستقطاب الاستثمارات.

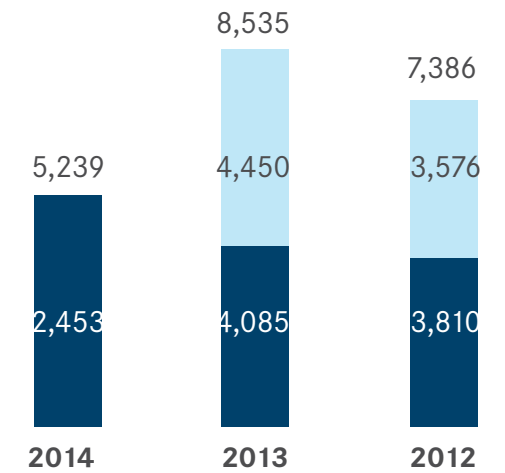
من أبرز المجالات التي تتطلب التحسين على مستوى تنافسية بيئة الأعمال في الإمارة:

- طول الإجراءات وتعدد الاشتراطات والجهات المانحة لموافقات رخص الأعمال، فضلاً عن ارتفاع تكلفة بدء مزاولة النشاط وعدم وضوحها للمستثمر
- اختلاف الآليات وأنظمة العمل المتبعة لضمان سلامة وحماية المستهلك وتداخل اختصاصات الجهات الحكومية
- توجه الكثير من الشركات نحو استخدام الخدمات الجمركية المقدمة من قبل المنافذ الإقليمية الأخرى برغم تطور البنية التحتية للمنافذ الجمركية في الإمارة ما يستدعي التركيز على تسهيل المعاملات والمتطلبات الجمركية

وقد أظهرت الإحصاءات زيادة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة من نحو 267 مليار درهم في عام 2009 إلى نحو 344 مليار درهم في عام 2013 أو بنسبة تقدر بنحو 28.7%، إلا أن مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للإمارة بقيت شبه ثابتة عند معدل 48.5% في الفترة بين 2009 و2013¹

وفي ما يتعلق بالرخص التجارية، بلغ إجمالي عدد الرخص الفعالة نحو 85,147 رخصة وفقاً لبيانات مركز أبوظبي للأعمال التابع لدائرة التنمية الاقتصادية، تشكل الرخص الجديدة منها حوالي 8,535 رخصة في عام 2013 مقارنة بحوالي 7,386 رخصة جديدة صدرت في عام 2012²

عدد الرخص التجارية الجديدة



المصدر: 1 مركز الإحصاء - أبوظبي، 2 دائرة التنمية الاقتصادية



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادية	- تحسين وتبسيط وتسريع الإجراءات والاشتراطات بما يشمل التفتيش والرقابة والأنظمة المتعلقة بتراخيص الأنشطة الاقتصادية لتعزيز تنافسية الإمارة - تنظيم مزاولة الأنشطة الاقتصادية وتطوير القواعد والضوابط المنظمة ذات الصلة وفقاً لأحدث الأنظمة الدولية، وتماشياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية - استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية الذكية لتسهيل مزاولة الأعمال - تطوير الأطر التشريعية الخاصة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية - تطوير منظومة شاملة لترخيص التجارة الالكترونية والمنزلية وحقوق الامتياز (Franchising)	دائرة التنمية الاقتصادية
تعزيز وحماية المنافسة والمستهلك	- رصد وتفعيل الأدوات اللازمة لتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية - وضع وتنفيذ سياسات لحماية الشركات المحلية - تطوير وتفعيل آليات لضمان سلامة وحماية المستهلك - الحرص على توعية المستهلك بحقوقه - تطوير منظومة فعّالة للاستجابة إلى شكاوى المستهلكين الخاصة بالأنشطة الاقتصادية - تطوير منظومة التفتيش ومراقبة الأنشطة الاقتصادية	دائرة التنمية الاقتصادية
تحسين الاجراءات والخدمات الجمركية وتنمية الصادرات	- تطوير آليات تنمية صادرات الشركات المحلية - تحسين الإجراءات الجمركية للاستيراد والتصدير والخدمات المقدمة للمتعاملين - تطوير أنظمة وعمليات التخليص الجمركي	دائرة التنمية الاقتصادية



قطاع خاص فعّال وفرص استثمارية رائدة

تسعى إمارة أبوظبي إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال، تساهم في دعم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة. كما تهدف إلى دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دور القطاع الخاص، وذلك تأكيداً على سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها.

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي 60,898 مليون درهم في نهاية عام 2012، وهو ارتفاع بنسبة 6.6% مقارنة بعام 2011. واحتلت استراليا المرتبة الاولى بين الدول المستثمرة في إمارة أبوظبي حيث بلغت قيمة استثماراتها 8,318 مليون درهم، أي ما يعادل نسبة 13.7% من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2012¹

وعلى صعيد آخر تُتاح أمام الإمارة فرص لتوسيع نطاق الاستثمار وتفعيل مساهمة القطاع الخاص، وذلك من خلال:

- تعزيز الحوافز المتوفرة لجذب الاستثمارات، وتوفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية
- توفير البنية التحتية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنافذ البيع والتسويق لضمان نجاحها واستمراريتها
- تفعيل القطاع الخاص وتنمية قدراته على مواجهة تحدي الدخول في السوق والاستدامة فيه
- الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقتين الشرقية والغربية

البرامج

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزيز دور القطاع الخاص	- استقطاب الاستثمار المباشر نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة - بناء خارطة استثمارية توضّح الفرص والمزايا الاستثمارية للإمارة وتشمل كافة المعلومات والبيانات والمؤشرات اللازمة لجذب المستثمرين - تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع التنموية، بما يساهم في تطوير القطاع الخاص وإشراكه في تنفيذ المشاريع الحكومية - تطوير تجمّعات اقتصادية متخصصة في مختلف مناطق الإمارة وفق الميزات التنافسية والمقوّمات الخاصة لكل منها - تعزيز قنوات التواصل مع المستثمرين ورجال الأعمال - تحديث وتطوير خطط الاستثمار للمنطقتين الشرقية والغربية بناءً على الخطط الاجتماعية والاقتصادية - الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الإمارة على المستويين المحلي والدولي خاصة للمنطقتين الشرقية والغربية	دائرة التنمية الاقتصادية
تعزيز ثقافة ريادة الأعمال ومشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة	- وضع وتنفيذ سياسات ومبادرات لتسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل - وضع آليات لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى الأسواق المحليّة والعالمية - تطوير حاضنات الأعمال لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة - توفير حوافز للاستثمار لجذب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المنطقتين الشرقية والغربية - تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار وريادة الأعمال	دائرة التنمية الاقتصادية

وجهة سياحية جاذبة ذات طابع متميز

يساهم قطاع السياحة بنسبة 5.3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في إمارة أبوظبي، شاملاً التأثيرات المباشرة وغير المباشرة. فمنذ عام 2007، لعب القطاع دوراً هاماً في استحداث عدد كبير من فرص العمل، حيث بلغ عدد الوظائف التي قدّمها بشكل مباشر حوالي 55 ألف وظيفة في عام 2012.¹

وفي ما يخصّ المنشآت الفندقية، بلغ عدد نزلاء الفنادق في إمارة أبوظبي في عام 2013 حوالي 2.8 مليون نزيل، وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد النزلاء في عام 2013 مقارنةً بالعام السابق بنسبة 18%، كما ارتفعت أيضاً نسبة إشغال الغرف الفندقية في نفس العام بنسبة 9% لتبلغ 71%. وعلى الرغم من ذلك، مازالت الإمارة تواجه تحدياً يتمثّل في انخفاض معدل مدة إقامة النزلاء حيث بلغ حوالي 3.13 ليلة.¹

وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي المرصودة في الفترة بين عاميّ 2012 – 2013، تبين أن 86% من الزوار يقصدون إمارة أبوظبي لغرض قضاء العطلات، و71% من الزوار الدوليين يأتون للاستجمام بالتحديد، بينما 12% من الزوار يقصدون الإمارة لغايات الأعمال. أما بالنسبة للزوار المحليين فيقصد 91% من نزلاء الفنادق لقضاء العطلات بينما 8% يأتون لغرض الأعمال. ويشير مسح شمل زوار مدينة أبوظبي إلى أن نسبة رضى الزوّار الدوليين بلغت 62% بينما بلغت نسبة رضى الزوار المحليين 59%.¹

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تعزيز وتطوير المناطق السياحية	- الاستفادة من الجزر الطبيعية في الإمارة بما يخدم التجربة السياحيّة ويغطي احتياجات المقيمين والزوار - الارتقاء بمستوى الخدمات في الجزر لتشكّل معالم متكاملة تستقبل السيّاح بما يشمل تنوع الوجهات كالشواطئ والمساحات الخضراء المفتوحة والحدائق وغيرها - تطوير تجربة السياحة البيئية في بعض الجزر كجزيرة صير بني ياس - توفير وجهات سياحيّة وأنشطة تُعنى بتعزيز السياحة البحرية - تطوير الوجهات البحرية من خلال توفير المنتجات السياحيّة - توفير التسهيلات لممارسة الأنشطة المائية والشاطئية وتوفير باقات تضمن ترابط الوجهات السياحيّة في الجزر - الاستفادة من الحدائق القائمة ذات الطابع السياحي بما يخدم التجربة السياحيّة	هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
تطوير السياحة الثقافية	- تطوير المواقع التراثية والأثرية كالقلاع والصروح الدينية وغيرها لتحويلها إلى وجهات سياحيّة ووضع معايير لتطويرها والاستثمار فيها - تنظيم أنشطة سياحيّة وفعاليات تروّج للثقافة الاماراتية - جذب القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء وجهات خاصة بالسياحة الثقافية - استكمال تطوير المناطق الثقافية مثل المتاحف وغيرها	هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تحسين التجربة السياحية في مراكز التسوّق	– تنظيم إدارة مراكز التسوّق من حيث القوانين المتبعة – وضع معايير لتصنيف مراكز التسوّق – تعزيز الخدمات المتاحة في مراكز التسوّق لضمان تجربة سياحيّة متكاملة بحيث تكون ملتقيات اجتماعية بفضل تصاميمها والفعاليات والأنشطة التي تستضيفها، دون أن تقتصر على تجربة التسوّق – جذب العلامات التجارية العالمية وتوفير خيارات متنوّعة من حيث محال التسوّق والمطاعم وغيرها	دائرة التنمية الاقتصادية
تطوير سياحة الأعمال	– تنظيم واستقطاب المعارض العالمية والتنسيق مع الجهات الحكومية لاستضافة مؤتمرات عالمية – جذب الجمعيات الدولية ومنظمي المؤتمرات المهنية – تطوير أجندة موحّدة لسياحة الأعمال	هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
تطوير الفعاليات والمهرجانات الكبرى	– تنظيم فعاليات كبرى على مستوى إمارة أبوظبي – تفعيل الأصول السياحيّة ضمن إطار تنظيم ضمن المهرجانات الكبرى ومن خلال تنظيم فعاليات وتطوير برامج ترفيهية – تحفيز منظمي الفعاليات لتنظيم وإقامة الفعاليات لإقامة الفعاليات الترفيهية	هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
تعزيز التسويق السياحي في إمارة أبوظبي	– تطوير وتطبيق خطة إعلانية وإعلامية شاملة وموحّدة حول إمارة أبوظبي تُعنى بالأسواق المستهدفة وتسعى للترويج لجميع الجهات والفعاليات في – مختلف فصول السنة – تصميم صورة ترويجية لتسويق المعالم السياحيّة – تطوير شبكات التوزيع العالمية والمحلية من خلال التعاقد مع كبار وكالات السياحة في دول الأسواق المستهدفة والإمارات الأخرى – تكثيف العمل مع الوكالات السياحيّة وشركات الطيران لتوفير باقات وعروض ترويجية خاصّة في المواسم المنخفضة النشاط، بما يميّز إمارة أبوظبي عن غيرها من المناطق – الترويج للاستثمار في مجال السياحة محلياً وإقليمياً ودولياً – تعزيز فاعلية وكفاءة التسويق الالكتروني وتوفير المعلومات للزوار والمقيمين من خلال بوابات المعلومات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والمحتوى الرقمي والتطبيقات الذكية والانترنت وغيرها	هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

قطاعات حيوية تُسهم في التنوّع الاقتصادي

تُعَدّ الأنشطة غير النفطية ركيزة مهمّة في عملية التنمية الاقتصادية وتلعب دوراً بارزاً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي. وسعيًا نحو تحقيق التنوّع الاقتصادي، تهدف إمارة أبوظبي إلى تطوير القطاعات غير النفطية والتي تشمل:

– **الطاقة:** تعتمد قطاعات الاقتصاد المختلفة على كفاءة قطاع الطاقة في تأمين احتياجاتهم من الطاقة بمختلف أشكالها على نحو يمكن الاعتماد عليه وبتكلفة معقولة لا تعيق النمو فيها. ويواجه القطاع طلبًا متزايدًا بسبب النمو الاقتصادي المتسارع حيث زاد استهلاك الكهرباء في الإمارة بواقع 8% سنويًا خلال الفترة من 2011 إلى 2013 كما نما استهلاك وقود المركبات بواقع 14% سنويًا خلال نفس الفترة وسيستمر القطاع في العمل على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.¹

– **الإعلام:** تُقدّر المساهمة الاقتصادية المباشرة لقطاع الاعلام بنسبة 0.35% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بينما بلغت المساهمة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة والمشتقة مجتمعة 0.68% تقريباً لعام 2012. تتمثل أبرز مجالات التحسين لهذا القطاع في توفير إطار عمل واضح يُسهم في تنميته وفي تطوير وجذب الكفاءات الإعلامية التي تلعب دوراً هاماً في تحسين المحتوى الإعلامي.⁴

– **الخدمات المالية:** يُعدّ قطاع الخدمات المالية من القطاعات التي تواجه صعوبة في النمو مقارنة بغيره، حيث بلغت مساهمة الأنشطة المالية وأنشطة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 نحو 45.8 مليار درهم، وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي غير النفطي نحو 11% في العام ذاته. وكما هو الحال في القطاعات المذكورة أعلاه، يوجد حاجة لدعم هذا القطاع بتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية الملائمة واستحداث منظومة لإدارة الخدمات المصرفية.

– **السوق العقاري:** بلغت مساهمة الأنشطة العقارية في إجمالي الناتج المحلي نسبة 4.8% بحوالي 45,417 مليون درهم، حيث بلغ معدّل النمو السنوي لحصّة الأنشطة العقارية من إجمالي الناتج المحلي 13.3% في 2013.¹ يبلغ حجم العرض من الوحدات السكنية لعام 2013 حوالي 236,300 وحدة سكنية، في حين أن العرض من المساحات المكتبية وقطاع بيع التجزئة قد بلغ حوالي 3.5 مليون و 2.1 مليون متر مربع على التوالي. وقد شهدت الإمارة زيادة في عدد الفنادق في نفس العام حيث ارتفع عدد الغرف الفندقية إلى ما يقارب 23,400 غرفة. على الرغم من ارتفاع العرض في سوق العقار عاماً بعد عام إلا أن بناء توقعات العرض والطلب في الإمارة يُعدّ من أبرز مجالات التحسين وذلك نظراً لغياب المعلومات والبيانات الدقيقة، كما أن غياب البيئة التشريعية المنظّمة لهذا القطاع تزيد من انعدام ثقة المستثمرين والتجار.²

– **الصناعة:** ساهم القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي في العام 2013 بقيمة 54.3 مليون درهم مشكلاً بذلك زيادة عن العام 2012 بحوالي 12.5%. وتجدر الإشارة إلى أن حصّة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج المحلي بلغت 5.7% في العام 2013. كما ساهمت هذه الصناعات بـ 12.6% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.¹ أما بالنسبة للرخص الصناعية، فقد بلغ إجمالي عددها 1,343 رخصة بنهاية النصف الأول من عام 2014 شاملةً الرخص الدائمة والمؤقتة، حيث حصل نشاط الصناعات المعدنية وصناعات مواد البناء على الحصّة الأكبر بحوالي 339 و 323 رخصة بالترتيب. ومن أهم مجالات التحسين في قطاع الصناعة تعزيز البيئة التنظيمية لهذا القطاع في الإمارة وإيجاد المحفّزات التي تضمن استمرارية الأعمال في هذا القطاع.³

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تنظيم القطاع العقاري	- تطوير البيئة التنظيميّة والتشريعيّة للقطاع العقاري - تطوير منظومة للاستثمار العقاري لضمان تلبية احتياجات السوق وتحقيق توازنه - تطوير نظم وقواعد البيانات بما يعزّز من توفير الإحصائيات العقارية لضمان الشفافية	دائرة الشؤون البلدية
تنظيم وتعزيز قطاع الصناعة	- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع الصناعي - تطوير بيئة محفّزة لضمان استدامة تنافسية القطاع الصناعي - ايجاد الآليات المناسبة لتسهيل التمويل الصناعي - الاستفادة من الصناعات التحويلية وربطها بالصناعات الأساسية	دائرة التنمية الاقتصادية
تطوير وتحفيز صناعة الإعلام	- تنظيم وتطوير القطاع الإعلامي - توسيع مركز الإنتاج في الإمارة لزيادة انتاج المحتوى المحلي - وضع برنامج يسعى إلى تشجيع صانعي أفلام السينما والتلفزيون على اختيار إمارة أبوظبي كموقع للتصوير - إبراز مكانة إمارة أبوظبي لتصبح المركز الإقليمي للإعلام المسموع والمرئي والإذاعي والرقمي - جذب وتطوير الكفاءات الإعلامية	هيئة المنطقة الإعلامية
تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية	- تعزيز قدرات سوق رأس المال - تطوير منظومة إدارة الأصول والثروات والخدمات المصرفية - توجيه الفوائض المالية في القطاع المالي نحو الاستثمار في قطاعات التركيز الرئيسة - تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية وتفعيل أدوات التمويل غير التقليدية مثل التأجير التمويلي ورأس المال المخاطر	دائرة التنمية الاقتصادية
ضمان امداد الطاقة واستدامة استهلاكها	- تأمين احتياجات الطاقة والوقود - زيادة المرونة في نقل الغاز بين الشبكات - بناء وتفعيل نموذج اقتصادي لقطاع الطاقة	هيئة الطاقة



الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع التنمية الاقتصادية

47

شركة أبوظبي لطاقة المستقبل	دائرة المالية	الإدارة العامة للجمارك – دائرة المالية
شركة أبوظبي للإعلام	دائرة النقل	الإدارة العامة للدفاع المدني
شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)	سوق أبوظبي العالمي	القيادة العامة لشرطة أبوظبي
شركة أبوظبي للموانئ	سوق أبوظبي للأوراق المالية	المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة
شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)	شركة الاتحاد للطيران	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
الشركة القابضة العامة (صناعات)	شركة التطوير والاستثمار السياحي	جهاز الشؤون التنفيذية
صندوق خليفة لتطوير المشاريع	شركة مبادلة للتنمية	جهاز أبوظبي للاستثمار
غرفة تجارة وصناعة أبوظبي	شركة أبوظبي الوطنية للمعارض	دائرة التنمية الاقتصادية
لجنة أبوظبي لتطوير التكنولوجيا	شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي	دائرة الشؤون البلدية

* الجهات المحددة في الصفحة هي غير شاملة وسيتم إضافة جهات أخرى محلية واتحادية مساهمة في تنفيذ برامج خطة أبوظبي

الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع التنمية الاقتصادية

هيئة الصحة - أبوظبي	مركز الاحصاء - أبوظبي	مجلس ابوظبي للتوطين
هيئة الطاقة	مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	مجلس أبوظبي الرياضي
هيئة المنطقة الإعلامية	الأمانة العامة للمجلس التنفيذي	مجلس أبوظبي للاستثمار
هيئة أبوظبي للإسكان	مكتب التنظيم والرقابة	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني
هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة	مؤسسة الامارات للطاقة النووية	مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
هيئة مياه وكهرباء أبوظبي	مؤسسة التنمية الأسرية	مجلس أبوظبي للتعليم
	نادي تراث الإمارات	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
	هيئة البيئة - أبوظبي	مركز ابوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني

* الجهات المحددة في الصفحة هي غير شاملة وسيتم إضافة جهات أخرى محلية واتحادية مساهمة في تنفيذ برامج خطة أبوظبي



البنية التحتية والبيئة

البنية التحتية والبيئة

51 مناطق حضرية متكاملة تفي باحتياجات المجتمع

وجودة الحياة

53 نظام نقل فعّال يخدم المجتمع والاقتصاد

55 قطاع مياه وكهرباء وصرف صحي مستدام يضمن

الاستغلال الأمثل للموارد

57 بيئة مستدامة واستغلال أمثل للموارد للحفاظ

على التراث الطبيعي

50



مناطق حضرية متكاملة تفي باحتياجات المجتمع وجودة الحياة

تطرح إمارة أبوظبي خطط طموحة لتطوير مناطقها الثلاث: مدينة أبوظبي والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، وتشكّل هذه الخطط الأسّس التي تُبنى عليها إدارة ومواكبة النمو الفعلي وتحقيق طموحات قيادتها بطريقة منهجية فعّالة، من شأنها توفير الحياه الكريمة وضمان جودة الحياة المنشودة للمواطنين والزائرين.

تقوم حكومة أبوظبي بإنشاء مشاريع عملاقة للبنية التحتية في المناطق المستهدفة حيث تُطوّر مشاريع سكنية للمواطنين ومدارس وعيادات ومستشفيات وغيرها من الخدمات الأساسية. بالرغم من ما تمّ تحقيقه في هذا النطاق، برزت حاجة إلى المزيد من المرافق الخدمية الأساسية، حيث أشارت دراسة معدّة من قبل الجهات المعنية إلى ضرورة تأمين 404 مرفق للخدمات في مختلف مناطق مدينة أبوظبي، كما تبيّن وجود فجوة في خدمات البنية التحتية في حوالي 45% من الأراضي السكنية الموزعة و33% من الأراضي التجارية والصناعية.¹

أما مجالات التحسين في التطوير العمراني لمناطق إمارة أبوظبي فتتجلى كالتالي:

- وضع خطط تنفيذيّة تفصيلية ذات أولويات ومسؤوليات واضحة تنسجم مع الخطط العامة الموضوعة
- استقطاب مستثمري القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع بنية تحتية أساسية في المناطق كالمشاريع الإسكانية للمواطنين والمدارس والعيادات والمستشفيات وغيرها من الخدمات الأساسية
- وضع أنظمة إدارية وتقنية فعّالة تساهم في تسريع وتسهيل الإجراءات، التي تتفاوت بين الجهات المختلفة مما يؤثر على الفترة

الزمنية للمشروع علاوة على الأثر المالي الذي يلحق به، (على سبيل المثال: كثرة عدد الشهادات المطلوبة من الجهات المختلفة لمرحلة ما قبل البناء وأثناء مرحلة التشييد)

- استكمال نظام للعنونة لتسهيل توفير الخدمات للمؤسسات والافراد (على سبيل المثال: البريد، نقل الطلبة بالحافلات المدرسية، خدمات التوصيل للمنازل، وغيرها)

البرامج

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
التخطيط المتكامل لتلبية احتياجات نمو المناطق وإستدامتها	- مراجعة مخطّط الإمارة ليتوافق مع النمو الفعلي، مع مراعاة مبدأ الاستدامة - وضع الخطط العامة التفصيلية للمناطق مرفقة بأولويات التطوير، بالشكل الذي يكرّس معايير التخطيط ويعزّز الهوية الوطنية ويلبي احتياجات المجتمع من حيث المرافق - وضع سياسات ومعايير لإنشاء مراكز حضرية ومرافق خدمية للمناطق - وضع إطار عمل لقياس رضا ومشاركة المجتمع في تحديد الأولويات ورصد التحديات ومجالات التحسين المطلوبة على مستوى تنفيذ خطط التطوير العمراني - تطوير مناطق إقتصادية لمواكبة النمو بشكل مستدام مثل مناطق صناعية ومناطق سياحيّة ومناطق تجارية ومناطق زراعية	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني
ضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة تشغيلية ومالية	- وضع وتنفيذ الخطة الخمسية لكل منطقة لتوفير المرافق والخدمات الحيوية والمجتمعية والترفيهية والثقافية وتعزيز اقتصاديات المناطق - التطوير الشامل لأنظمة ومعايير التطوير العمراني والتشييد والبناء - تطوير نظم إدارة الأصول الحكومية وقياس تشغيلها بكفاءة فنية ومالية وتعزيز العائد على الاستثمار - تحديد أولويات تنفيذ المشاريع ضمن خطط التطوير الموضوعة وذلك بناء على احتياجات المناطق من المرافق والخدمات الأساسية والأشراف على تنفيذها	دائرة الشؤون البلدية
ضمان جودة وسرعة خدمات التطوير العمراني	- تطوير وتحسين أنظمة التخطيط وتراخيص البناء والبنية التحتية - تطوير الاجراءات المتعلقة بإصدار الموافقات والتراخيص للتطوير العمراني - تطوير نظام فعّال للعنونة	دائرة الشؤون البلدية

المصادر: ¹مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني



نظام نقل فعّال يخدم المجتمع والاقتصاد

تُبرز تقارير النقل لعام 2014 بعض المؤشرات التي تظهر أداء مختلف القطاعات في نظام النقل في الإمارة، فقد شهد قطاع الطيران المدني في إمارة أبوظبي نجاحات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسجّل تطوراً ملحوظاً تخطّى التوقعات.

فمنذ انتقال نشاط مناولة الحاويات إلى ميناء خليفة، تحقّقت الكثير من الانجازات، أهمّها استقطاب 20 خطّ ملاحى رئيسي وربط مباشر بـ 52 ميناء عالمية وتحقيق أعلى معدل لإنتاجية الرافعات في المنطقة (35 حركة/الساعة للرافعة) وكذلك تحقيق أعلى معدل لحركة دوران الشاحنات في الميناء في المنطقة (12.5 دقيقة) بالإضافة إلى تبوأ المركز الـ 12 عالمياً ضمن لائحة أكثر الموانئ نمواً في العالم.¹ في حين ينبغي النظر في عدد من مجالات التحسين في نظام النقل أهمّها:

- 53 - المنافسة الحادة على حقوق النقل الجوي
- أهمية توفر خيارات نقل متعدّدة مما يسهم في ضمان التكامل والترابط وتقليل الازدحام المروري على بعض الطرقات والتقاطعات في الإمارة
- المنافسة الحادة على التسهيلات المقدّمة بين موانئ أبوظبي والموانئ الإقليمية

راكب، وعدد المركبات المسجلة لعام 2013 يقدر بـ 876,820 مركبة. أما خدمة مواقف فتشمل حوالي 103,000 موقف في 51 قطاع، وهذا يعكس أهمية توقّر خيارات أخرى للنقل مما يسهم في ضمان التكامل والترابط وتقليل الازدحام المروري على الطرقات والتقاطعات في الإمارة، في ظلّ تحديد المهام والمسؤوليات بين الجهات المعنية لتسهيل وتنفيذ مشاريع النقل حسب الخطط الموضوعة تزامناً مع المشاريع التطويرية والاستراتيجية.¹

كما أن قطاع النقل البحري يضطلع بدور رئيسي في حركة التجارة الخارجية للإمارة عبر الموانئ البالغة 11 ميناء، أهمّها ميناء زايد وميناء خليفة. وتعتبر الموانئ حلقة أساسية في سلسلة النقل المتعدّد الوسائط، بالإضافة إلى دورها الحيوي في عملية التنمية الاقتصادية؛

يُعتبر مطار أبوظبي الدولي من أكثر مطارات العالم تطوراً من حيث أعداد المسافرين؛ في عام 2013، بلغ عدد المسافرين 16,500,000 مسافر، وقد كان الوزن الإجمالي للشحنات فيه 706 ألف طن في العام نفسه. لمواكبة هذا التطوّر والمحافظة على المكانة التي تحتلها الدولة على الصعيد العالمي، يجب تطوير البنية التحتية ورفع الكفاءة التشغيلية والاستغلال الأمثل لطلبات الطائرات المستقبلية كما يستلزم تكاتف الجهود لزيادة حقوق النقل وتوسعة المجال الجوي للحدّ من الازدحام في الأجواء ومواكبة نمو القطاع في المنطقة.¹

بالإضافة إلى ذلك، تميّز إمارة أبوظبي بشبكة حافلات عالية التطوّر، تربط مختلف أنحاء الإمارة وتناسب كافة شرائح المجتمع وتستجيب لمتطلبات النمو السكاني والنهضة العمرانية التي تشهدها الإمارة. خلال عام 2013، بلغ معدل العدد اليومي لركّاب الحافلات 126,387

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
ضمان استدامة قطاع الطيران	- مواكبة النمو في حركة الملاحة الجوية وحقوق النقل لضمان تنافسية الناقل الوطني - تحسين وتطوير البنية التحتية والكفاءة التشغيلية للمطارات التابعة لإمارة أبوظبي بما يتواءم مع خطط النمو الاقتصادي - تكامل خطط الطيران مع الخطط السياحية والاقتصادية في الإمارة	دائرة النقل
تكامل شبكة وخدمات النقل البري	- وضع خطط النقل الشاملة والمتكاملة ومتابعة تنفيذها - تطوير السياسات واللوائح التشريعية ومتابعة تنفيذها لتنظيم قطاع النقل البري - تقليل الازدحام المروري ورفع كفاءة وتكامل شبكة النقل والخدمات ذات الصلة في ظل تعزيز السلامة المرورية - توفير نقل عام متكامل والعمل على زيادة مستخدميه وتحسين كفاءته التشغيلية - تنظيم وإدارة المواقع لضمان توفرها وتكاملها مع النقل العام - تطوير شبكة متكاملة من السكك الحديدية	دائرة النقل
تطوير واستدامة النقل البحري	- تطوير النظم والسياسات الخاصة بالنقل البحري - تكامل خطط النقل البحري مع الخطط السياحية والاقتصادية في الإمارة - تكامل عمليات التشغيل بين موانئ إمارة أبوظبي - تطوير البنية التحتية لمرافق الموانئ - تطوير منظومة الممرات المائية	دائرة النقل
تطوير قطاع نقل البضائع واللوجستيات وربطه بالخطط الاقتصادية	- تطوير السياسات واللوائح التشريعية ومتابعة تنفيذها لتنظيم قطاع نقل البضائع - تفعيل نظام شامل ومتكامل وفَعَّال لنقل البضائع المتعددة الوسائط - دعم الخدمات اللوجستية لضمان التكامل في نقل البضائع وإدارة الأصول داخل وعبر المناطق الاقتصادية للإمارات المختلفة	دائرة النقل



قطاع مياه وكهرباء وصرف صحي مستدام يضمن الاستغلال الأمثل للموارد

تبلغ القدرة الإنتاجية لأصول إمارة أبوظبي الخاصة بالكهرباء إجمالاً 13.9 جيجا واط حيث تتضمن 11 محطة للطاقة التقليدية ومحطة واحدة للطاقة المتجددة (محطة شمس 1)، أما على صعيد المياه فتبلغ القدرة الإنتاجية 916 مليون جالون يتم إنتاجها من خلال 9 محطات للطاقة التقليدية، وهو ما يضمن تلبية الطلب على المياه والكهرباء في إمارة أبوظبي.

وبالرغم من الجهود المبذولة في قطاع المياه والكهرباء إلا أنه تبين وجود عدد من المجالات التي تستلزم التحسين أهمها:

- ضرورة مواكبة الطلب على المدى القصير والبعيد والذي يُعدّ عاملاً أساسياً في تجهيز البنية التحتية اللازمة
- الحاجة إلى ضمان الأصول وخاصة في ما يتعلق بالحد من فائض الأصول أو استبدالها دون الاطلاع على حالتها، ما يؤدي إلى إهدار النفقات
- كفاءة استخدام المياه المعالجة حيث وصلت نسبة استخدام المياه المعالجة في النصف الأول لعام 2014 إلى 60% بينما يتم التخلص من الكمية المتبقية في البحر ما يسبب تلوث مياه البحر

في سنغافورة إلى 7,695 كيلو واط في الساعة خلال السنة، فيما يصل معدل استهلاك المياه لكل نسمة في اليابان إلى 374 لتر في اليوم خلال النصف الأول من السنة.¹

أما في ما يخص خدمات الصرف الصحي فإن الأصول والشبكات ذات الصلة والقائمة حالياً مبنية على نقل مياه الصرف الصحي ومعالجتها بنسبة 100%، ومن ثم نقل المياه المعالجة وإعادة استخدامها لأغراض الري والتجميل الطبيعي. وقد أوضحت نتائج مؤشر الأداء في النصف الأول من العام 2014 أن 60% من كمية المياه المعالجة يُعاد استخدامها لأغراض الري، ويتم تفريغ النسبة المتبقية في البحر مما قد يؤدي إلى تلوث مياه البحر.¹

أما من حيث الطاقة النووية، فسيتم إنجاز أول محطة عام 2017 في منطقة براكة، تليها محطة في كل سنة بعدها بإجمالي عدد أربع محطات. وتبلغ القدرة الإنتاجية لكل محطة 1.4 جيجا واط. انخفضت نسبة الخسائر لكل من المياه والكهرباء على مستوى القطاع خلال العام 2013 حيث بلغت 7.92% مقارنة بنسبة 21.4% في عام 2012، كما برز انخفاض معدل زمن وتكرار انقطاع تيار الكهرباء خلال النصف السنوي لعام 2014 ليصبح 79.8 دقيقة و0.75 مرة على التوالي، ويعود ذلك إلى استمرارية أعمال الصيانة بصفة منتظمة ما يحد من احتمال حدوث الأعطال.¹

و من ناحية الاستهلاك، لوحظ ارتفاع معدل استهلاك الكهرباء لكل نسمة على مدى ثلاث سنوات والذي بلغ حوالي 7,600 كيلو واط في الساعة منتصف العام 2014، أما معدل استهلاك المياه لكل نسمة فقد ارتفع خلال ثلاث أعوام ليصل إلى حوالي 480 لتر في اليوم. ومقارنةً بالدول الأخرى، يصل معدل استهلاك الكهرباء لكل نسمة



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
ضمان كفاءة واستدامة وأمان خدمات الإمداد بالمياه والكهرباء وتحسين إدارة الطلب	- بناء منظومة متكاملة للماء والكهرباء بعناصرها المختلفة: الطاقة النظيفة والتقليدية والمتجددة، وتبني الحلول المبتكرة والمستدامة - إدارة جانب العرض لتوفير المياه والكهرباء - إدارة جانب الطلب على المياه والكهرباء وترشيد الاستهلاك في القطاعات المختلفة - تنظيم قطاع التبريد وضمان كفاءته	هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
تحسين كفاءة خدمات الصرف الصحي	- التعامل والاستغلال الأمثل لمياه الصرف الصحي المعالجة - استحداث وتنفيذ برامج لتطوير أصول الصرف الصحي	شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي
الإدارة المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد المائية	- وضع الآليات العامة المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية الثلاثة (مياه التحلية والمياه المعالجة والمياه الجوفية) - إنجاز مشاريع الأمن المائي والتخزين الاستراتيجي للمياه - تعزيز اللوائح التنظيمية للمياه الجوفية وإعادة تأهيل المناطق المستنزفة - موائمة استراتيجية المياه المعالجة مع الإستراتيجية الزراعية	لجنة وضع وتنفيذ الاستراتيجية المائية والزراعية في إمارة أبوظبي



بيئة مستدامة واستغلال أمثل للموارد للحفاظ على التراث الطبيعي

تُعنى البيئة بشكل عام بالمحيط أو الظروف التي يعيش أو يعمل فيها الإنسان، الحيوان أو النبات وتتألف من عنصرين أساسيين: البيئة الطبيعية والبيئة العمرانية. تضم البيئة الطبيعية جميع أشكال الحياة الموجودة على الأرض بشكل طبيعي، مثل النبات والحيوان، والموارد الأخرى مثل المياه، والأرض والتربة والهواء. في حين يُقصد بالبيئة العمرانية المحيط الذي طوّره الإنسان؛ بما في ذلك المباني، الطرق، المنتزهات، المجتمعات المحلية والمدن.

ووفقاً لتقرير الكوكب الحيّ عام 2006 فإن البصمة البيئية لدولة الامارات كانت الأعلى عالمياً.

وفي ما يتعلق بإدارة النفايات، فإن مكبات النفايات التسعة الحالية باتت قديمة وغير مطابقة لمواصفات الطمر الصحي، ما قد يؤدي إلى تدهور وتلوث التربة والمياه الجوفية. كما يوجد مطمر صحي وحيد ومحرقة نفايات طبيّة واحدة، في ظل غياب تام لأي محرقة للنفايات الخطرة حيث يوجد فقط حوض تخزين مؤقت لها.

درجات الحرارة لفترات طويلة. وتشكّل مساحة التربة التي تشهد تدهوراً نسبة 64% من مساحة الإمارة الساحلية و22.6% من إجمالي مساحة الأراضي البرية.

من أهم التحديات المتعلقة بجودة الهواء المحيط (الخارجي) هي التركيزات العالية لذرات الغبار التي يبلغ قطرها 10 ميكرون؛ في عام 2012، كانت أعلى بما يتراوح بين 5.7-10.9 أضعاف الحدود المرجعية لمنظمة الصحة العالمية التي تساوي 20 ميكروغرام/م³ وقد تعرض ما يقارب 2.5% من سكان إمارة أبوظبي إلى أمراض متعلقة بالأجهزة التنفسية بسبب تلوث الهواء.

تتم مراقبة جودة مياه البحر في إمارة أبوظبي بشكل مستمر من خلال 23 محطة رصد، ولوحظ تدهور جودة المياه البحرية الساحلية خلال السنوات الأخيرة كما ارتفعت حالات التلوث حول جزيرة أبوظبي نتيجة تفريغ ما يقارب 362 ألف م³ متر مكعب /يومياً يومياً من مياه الصرف الصحي المعالجة في قناة مصفّح الجنوبية، بالإضافة إلى تسريب مياه الصرف الصحي في حالات الطوارئ على الشواطئ الترفيهية بمنطقة القرم الشرقي وشاطئ البطيين وحوادث التلوث النفطي.¹

وفي ما يخص الموارد المائية، تشكّل المياه العذبة 2.6% فقط من إجمالي مخزون المياه الجوفية، وتتطلب الزراعة المروية والتجيلية والغابات ما يقارب 60% من استهلاك المياه الجوفية، حيث أدى الاستغلال الجائر للمياه الجوفية إلى انخفاض مخزونها في الإمارة، حيث أن المتبقي من احتياطي المياه الجوفية الصالح للاستخدام يصلح لأقل من 55 سنة في حال استمرار نمط الاستهلاك على الشكل الحالي.¹

أما بالنسبة للتنوّع البيولوجي، انخفض المخزون السمكي (التجاري) بنسبة 88% وذلك نتيجة للصيد الجائر والتطوّر العمراني المتزايد على المناطق الساحلية. وتعتبر دولة الإمارات ثاني أهمّ تجمّع في العالم لأبقار البحر المهددة بالانقراض بعد أستراليا وتحتضن عدداً من الحيوانات المهددة بالانقراض أهمّها المها العربي، كما يوجد ما يقارب 8 أنواع نباتية مهددة بالانقراض منها أشجار القرم. وشهدت الإمارة عدّة حالات لأبيضاض الشعاب المرجانية نتيجة التطوّر العمراني وارتفاع



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تحسين جودة المياه البحرية	- الحدّ من التصريفات الضارة الى مياه البحر وتطوير المعايير المطلوبة لذلك - تأهيل ومراقبة المناطق البحرية المتضرّرة وتحسين حركة دوران المياه فيها - تطوير خطة لمواجهة حالات الطوارئ التي قد تؤثر على المياه البحرية - وضع الآليات والنظم الخاصة بالجرف والردم	هيئة البيئة-أبوظبي
تحسين جودة الهواء والحدّ من تأثير التغيّر المناخي	- مراقبة جودة الهواء الداخلي والمحيط والضوضاء وتحسين مستوياتها - بذل الجهود الآيلة إلى الحدّ من البصمة البيئيّة	هيئة البيئة-أبوظبي
المحافظة على التنوّع البيولوجي	- إدارة الأنظمة البيئية الحسّاسة والموائل الطبيعية والمحميّات والكائنات المهدّدة والمعرّضة للانقراض - ضمان الإدارة الفعّالة للثروة السمكية والمخزون السمكي - المحافظة على التربة ودراسة إعادة تأهيل المناطق المتضرّرة	هيئة البيئة-أبوظبي
تحقيق الإدارة المتكاملة للنفايات	- تطوير آليات ونظم تضمن تشجيع برامج الحدّ من النفايات وإعادة التدوير والتحفيز لاستغلالها - تطوير نموذج تشغيلي متكامل لجمع ونقل وتخزين ومعالجة أنواع النفايات كافة، وتفعيل الطمر الصحي - تحسين الخدمات المتاحة للعملاء ودعم آلية تقييم إدارة عقود المتعهدين ومقدّمي خدمات النفايات	مركزإدارة النفايات- أبوظبي



الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع البنية التحتية والبيئة

الإدارة العامة للجمارك – دائرة المالية	دائرة الشؤون البلدية	شركة أبوظبي للمطارات
الإدارة العامة للدفاع المدني	دائرة المالية	شركة أبوظبي للموانئ
القيادة العامة لشرطة أبوظبي	دائرة النقل	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة	شركة الاتحاد للطيران	الشركة القابضة العامة (صناعات)
بلدية المنطقة الغربية	شركة الاتحاد للقطارات	فريق إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إمارة أبوظبي
بلدية مدينة العين	شركة مبادلة للتنمية	مجلس أبوظبي الرياضي
بلدية مدينة أبوظبي	شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني
جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية	شركة أبوظبي للخدمات الصحية – صحة	مجلس أبوظبي للتعليم
دائرة التنمية الاقتصادية	شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة

الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع البنية التحتية والبيئة

مركز الاحصاء - أبوظبي	هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة
مركز الامن الغذائي	هيئة البيئة - أبوظبي
مركز إدارة النفايات	هيئة الصحة - أبوظبي
مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	هيئة الطاقة
مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية	هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
مكتب التنظيم والرقابة	
مؤسسة الامارات للطاقة النووية	
هيئة أبوظبي للإسكان	

* الجهات المحددة في الصفحة هي غير شاملة وسيتم إضافة جهات أخرى محلية واتحادية مساهمة في تنفيذ برامج خطة أبوظبي



الشؤون الحكومية

الشؤون الحكومية

منظومة مالية تدعم مسيرة التنمية في الإمارة	63
تشريعات تدعم مسيرة التنمية	64
خدمات وتجربة متميزة للمتعاملين	65
سمعة إعلامية بارزة	67
إدارة متكاملة للموارد البشرية	69
معلومات وبيانات إحصائية دقيقة تدعم عملية صنع القرار	70
توطيد أواصر الاتحاد	71

62



منظومة مالية تدعم مسيرة التنمية في الإمارة

تسعى حكومة أبوظبي إلى تطوير السياسات والأداء المالي مما يُسهم في دقّة التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد المالية.

ويُسهم ربط جميع الجهات الحكومية بنظام موثّد، وهو نظام أّبوظبي للموارد الحكومية المشتركة، في تحسين الكفاءة والرقابة على الإنفاق الحكومي عبر تنفيذ حساب الخزينة الموحدة، بالإضافة إلى النظر في سبل ترشيد الإنفاق ومراجعة الأداء المالي للجهات الحكومية.

ومن جهة أخرى، تعتمد ميزانية الإمارة على عائدات النفط والغاز بشكل رئيسي حيث شكّلت الإيرادات البترولية الفعلية لعام 2013 النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات الحكومية. ومن هذا المنطلق تسعى حكومة أبوظبي الى بحث سبل زيادة وتنويع الإيرادات الحكومية وكيفية تحصيلها.

البرامج

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تطوير السياسات المالية	- تحديث وتطبيق التشريعات والسياسات والأنظمة المالية والمحاسبية على الجهات والشركات الحكومية لضمان استدامة الإنفاق العام - تطوير إطار لإدارة المخاطر المالية في الجهات الحكومية - تطبيق وتطوير نظام الموارد الحكومية المشتركة	دائرة المالية
تطوير الأداء المالي	- تنويع مصادر الدخل والإيرادات الحكومية وتنميتها مع تطوير آلية لتحصيلها - ترشيد الانفاق العام وتطوير الأداء المالي والإدارة الفاعلة للأصول الحكومية في الجهات الحكومية	دائرة المالية
تطوير أطر المحاسبة والمحافظة على المال العام	- تطوير نظام التدقيق الحكومي - وضع آلية للإقصاءات المالية - تعزيز مبدأ وآليات المساءلة المؤسسية ومكافحة الفساد - وضع وتطبيق إطار للمساءلة المؤسسية يوضّح ويحدّد الجهات المعنية ويفعّل دورها في مساءلة الجهات بوضوح وشفافية	جهاز أبوظبي للمحاسبة
ضمان الاستدامة المالية للقطاعات الحيوية	- تطوير إطار الموازنة والإنفاق المتوسط الأجل بما يتوافق مع الخطط الاستراتيجية للإمارة - تطوير وتنفيذ نموذج الاستدامة المالية للقطاعات الحيوية مثل الصحة والإسكان والتعليم والطاقة	دائرة المالية

تشريعات تدعم مسيرة التنمية

تُعنى البيئة القانونية بتوفير إطار تشريعي يتّسم بالشفافية ويغطّي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات وأطر الحوكمة في الإمارة، كما يضمن الالتزام بها ويمنع التداخل بين اختصاصات الجهات الحكومية وصلاحياتها، مما يُسهم في مواكبة التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية وتلبية حاجة الأفراد والجهات كافة.

- وتسعى الإمارة إلى تعزيز هذه البيئة القانونية بكافة الممكّنات اللازمة، كنشر المعرفة القانونية لدى موظفي الجهات الحكومية والعامّة، وبناء القدرات، وتطوير الأنظمة والخدمات في المجال القانوني. تتمثل أبرز مجالات التحسين لتعزيز البيئة القانونية في التالي:

- توضيح وتطوير الإجراءات اللازمة لعملية صياغة التشريعات

- متابعة عملية تطبيق القوانين والتشريعات في الجهات بعد إصدارها
- مراقبة الإجراءات والأطر المتّبعة في الشؤون القانونية في الجهات الحكومية

- الحد من التداخل بين اختصاصات الجهات وتكريس الفصل الواضح للصلاحيات، وذلك لتفادي التداخل في وضع الخطط الاستراتيجية وتقديم الخدمات

- رفع الوعي القانوني لدى موظفي الجهات الحكومية والعامّة

- مراقبة أنشطة مكاتب الاستشارات القانونية الأجنبية في الإمارة

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تفعيل نظام تشريعي متكامل	- حصر وتحسين كافة المدخلات في عملية صياغة وإعداد التشريعات - متابعة تطبيق التشريعات لدى الجهات الحكومية ودراسة الآثار المترتبة على التشريعات - وضع آلية لمتابعة لمتابعة امتثال الجهات الحكومية بقوانين إنشائها بما في ذلك حلّ التداخلات في الاختصاصات بين بعض الجهات - تطوير الأنظمة والأدوات والخدمات الالكترونية القانونية بما يدعم البيئة القانونية في الإمارة - تطوير أعمال الشؤون القانونية لدى الجهات الحكومية وتفعيل دورها وتعزيز قنوات التواصل مع المختصّين العاملين فيها - تعزيز مبادئ الحوكمة في الجهات والشركات الحكومية	مكتب الشؤون القانونية –الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
إدارة وتمكين المعرفة القانونية	- نشر المعرفة القانونية لدى موظفي الجهات الحكومية والعامّة - نشر الثقافة القانونية لدى الطلبة من خلال تعزيز المواد القانونية في المناهج - تطوير البرامج والخطط التدريبية في مجال الشؤون القانونية لكافة فئات الموظفين في الجهات الحكومية - تعزيز الشراكة مع مكاتب الاستشارات القانونية الأجنبية في الإمارة	مكتب الشؤون القانونية –الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

خدمات وتجربة متميزة للمتعاملين

تتمحور خصائص الخدمات والحكومة الإلكترونية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت من أجل إتاحة خدمات حكومية أفضل وذلك عن طريق التكامل بين الجهات الحكومية كافة، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والمتعاملين، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتّصف بالسرعة والكفاءة تهدف للارتقاء بجودة الخدمات.

وتصنّف الخدمات ضمن فئتين:

الخدمات الإجرائية: خدمة ذات تأثير سطحي في حياة المتعامل وهي عبارة عن إجراء بسيط للحصول على الخدمة ويُعتبر وقت تقديمها قصير نسبياً - مثال خدمة دفع المخالفات

خدمات مدى الحياة: خدمات تؤثر على حياة المتعامل بشكل جوهري والوقت اللازم للحصول عليها قد يكون طويل نسبياً - مثال الخدمات المتعلقة بالتعليم والزواج

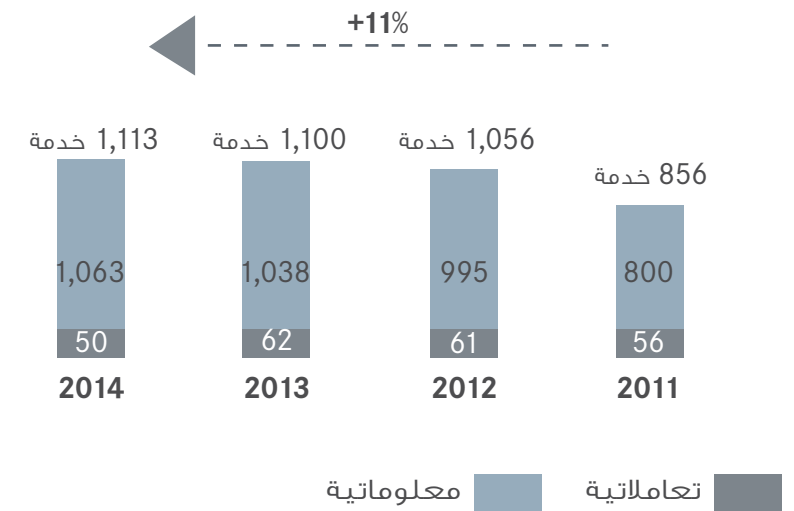
كما يُعنى المجال بتطوير أنظمة وحلول حكومية مشتركة تركز على منصة موحّدة وأمنة وقابلة للتطوير، وذلك لتمكين الجهات الحكومية التابعة لحكومة أبوظبي من الاستفادة منها وتقديم خدمات متكاملة للمتعاملين مع حكومة أبوظبي.

يمكن تلخيص فرص التحسين الخاصة بالخدمات الحكومية المقدمة نظراً لتأثيرها المباشر على رضا المتعاملين وذلك على النحو التالي:

- رفع كفاءة الخدمات الحكومية وتحسين الإجراءات الخاصة بتقديمها
- أبرزها الحدّ من الوقت المستغرق لتقديم الخدمة

- تدريب وتطوير الكادر المختصّ بخدمة المتعاملين
- توفير معلومات دقيقة للمتعاملين بشأن الموقع والمتطلبات الخاصة بالخدمات الحكومية
- تعزيز وتفعيل نظام التعامل مع الشكاوى المتصلة بالخدمات الحكومية

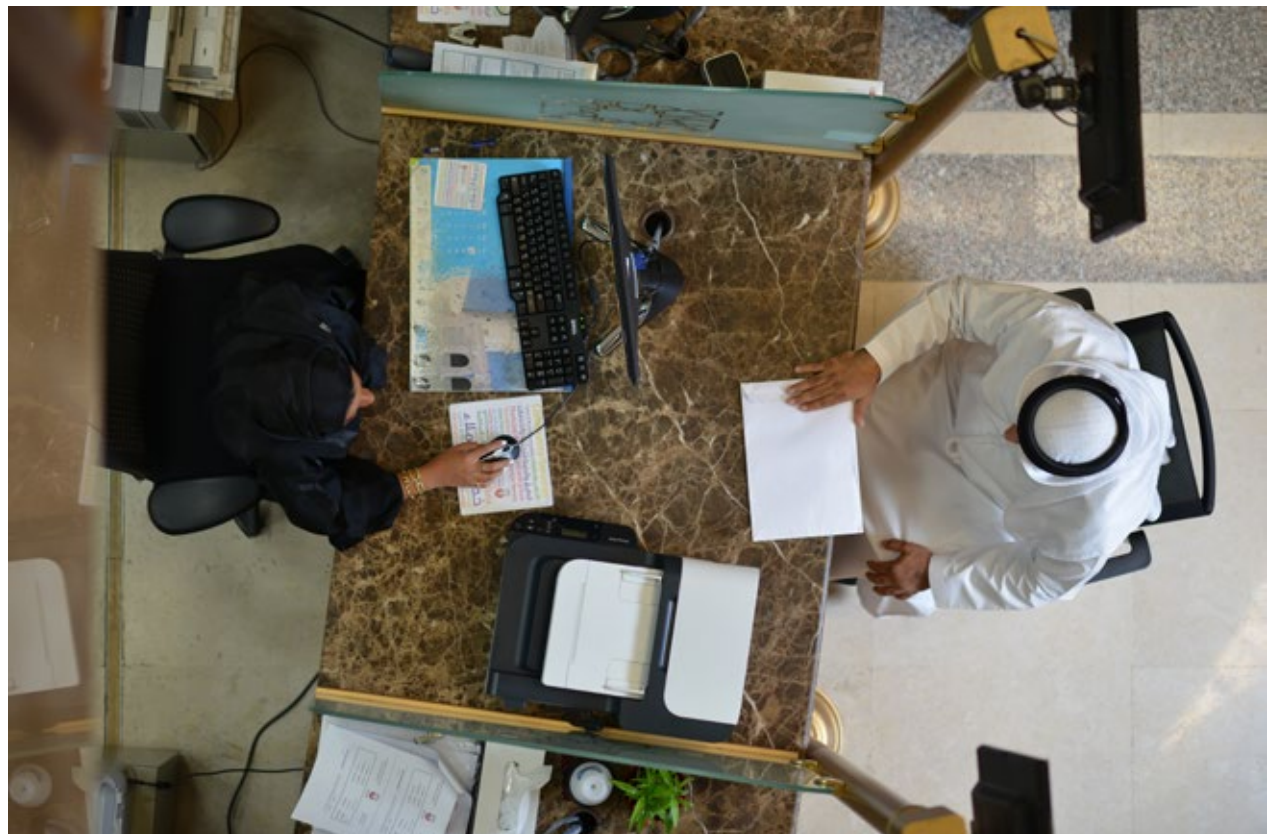
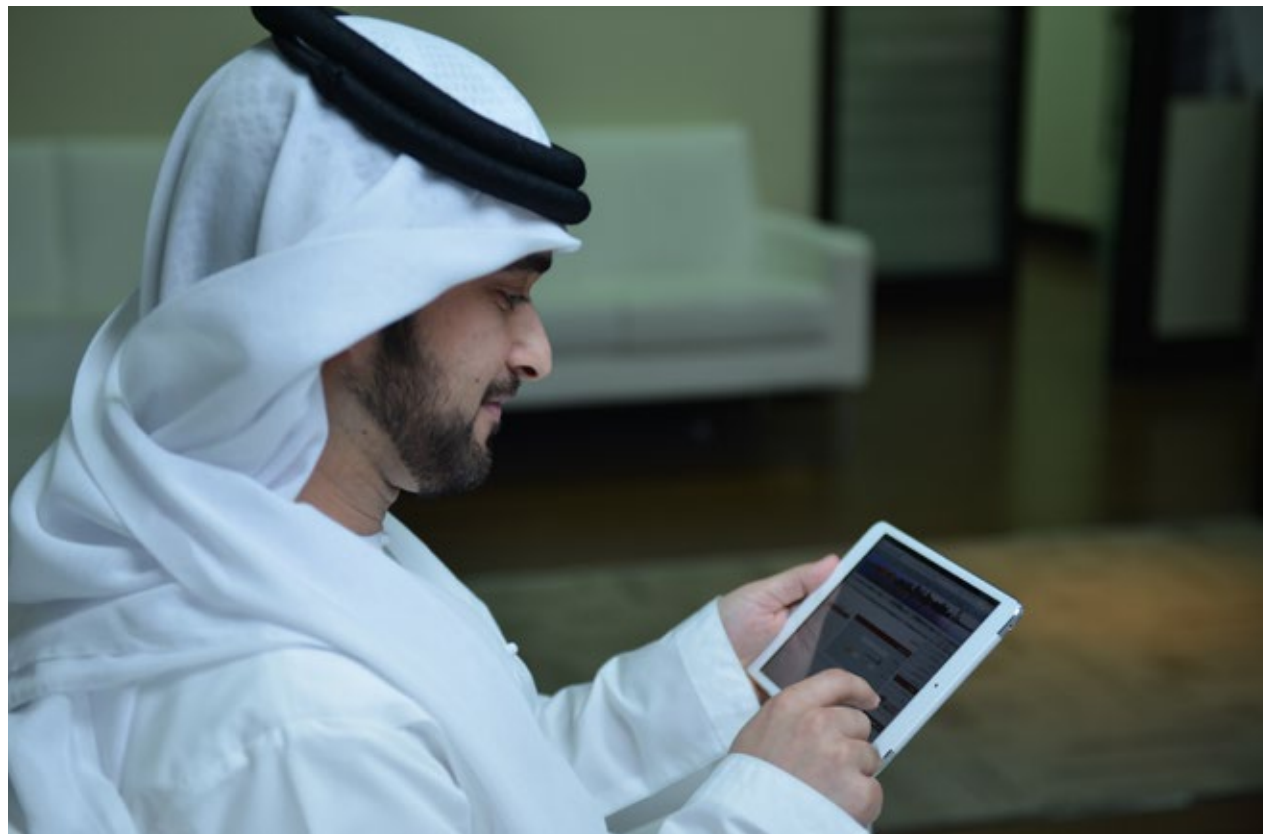
عدد الخدمات الحكومية الرئيسية الإلكترونية E-Services المتوفرة على بوابة حكومة أبوظبي الإلكترونية¹



المصادر: ¹ مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات



البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تحسين وتسهيل الخدمات والإجراءات الحكومية	- حصر وتقييم الخدمات الحكومية الحالية وتحديد الآليات لتحسين تجربة المتعاملين وتبسيط الإجراءات الحكومية - توفير الخدمات الحكومية من خلال مراكز الخدمة الموحدة والقنوات الرقمية المختلفة - العمل على تطوير الخدمات الخاصة بالعموم مثل الخدمات البلدية، الخدمات الاقتصادية، والشرطية، وشؤون الجنسية والإقامة	الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
تطوير وتحسين إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	- تطوير البنية التحتية والمنصات المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تطوير التطبيقات الحكومية المشتركة - تطوير القدرات البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات



سمعة إعلامية بارزة

يُكمن الهدف في إبراز الخدمات والمشاريع والمبادرات التي تطلقها وتعمل عليها الجهات الحكومية في مجال الاتصال الحكومي، وبالتالي فإن تطوير آليات العمل والمنهجيات المرتبطة بهذا الاختصاص ستدعم المخرجات الإعلامية والتي تنعكس بدورها على سمعة وصورة إمارة أبوظبي محلياً ودولياً.

- كما يُعنى المجال بقياس سمعة أبوظبي إعلامياً، ومتابعة امتداد تأثير هذه السمعة على الحكومة والجهات التابعة لها، وتحديد الصورة الذهنية المراد ترسيخها حول الإمارة على أن يتمّ قياس مدى تحقيق هذه الصورة. ويهدف المجال إلى وضع استراتيجية واضحة لإدارة ودعم سمعة أبوظبي الإعلامية عبر جوانب محددة كصياغة الهوية الوطنية والحفاظ عليها وقياسها بشكل دوري، بحيث يتمّ ضمان ترسيخ الصور الذهنية المطلوبة لأساسيات السمعة وهي السياحة والسكان والثقافة والتراث والاستثمار والهجرة والتصدير والسياسة المحلية والخارجية
- تتمثل مجالات التحسين في إدارة سمعة أبوظبي الإعلامية بالتالي:
 - تعزيز الظهور الإعلامي للجهات الحكومية في وسائل الإعلام المحلية والدولية
 - التكامل في التسويق لأبوظبي بعيداً عن ترويج الكيانات الفردية
 - توظيف واستخدام الرسائل الإعلامية بما يدعم سمعة أبوظبي
 - تعزيز الممارسات الداعمة للهوية الوطنية الإعلامية
 - تضمين الخطط الإعلامية لمعيار السمعة عند إعدادها وتنفيذها للخطط والبرامج
 - التفاعل مع الطرح الإعلامي السلبي لمختلف الموضوعات والقضايا
 - تبني استراتيجية إعلامية استباقية

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تعزيز الاتصال الحكومي وزيادة الوعي بدور الجهات الحكومية	- تطوير وتوحيد السياسات والأطر العامة في إدارة الاتصال في الجهات الحكومية - زيادة الوعي وثقافة المجتمع بمهام ومجالات عمل الجهات ومبادراتها وخدماتها وإنجازاتها وخططها - تنظيم وتفعيل وإدارة الاتصال الاستراتيجي المختصّ بالفعاليات الرئيسية الحكوميّة الرئيسية	الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
إدارة سمعة أبوظبي الإعلامية	- وضع وتنفيذ خطة للظهور الإعلامي محلياً ودولياً - وضع وتنفيذ برامج للمحافظة على الهوية الوطنية الإعلامية	الأمانة العامة للمجلس التنفيذي



إدارة متكاملة للموارد البشرية

يتمحور جانب الإدارة المتكاملة للموارد البشرية في وضع السياسات ونظم الموارد البشرية والتأكد من فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع توجهات الحكومة واحتياجات الجهات لمواجهة التحديات الحالية، بما في ذلك السعي لتطبيق منظومة تشريعية حديثة ومتكاملة للموارد البشرية في الجهات الحكومية.

أثبتت الدراسات أن هناك تفاوت كبير في تطبيق القوانين والسياسات الخاصة بممارسات الموارد البشرية، وبرزت الحاجة الى دور أكثر فعالية في إدارة الموارد البشرية لدى الجهات الحكومية. من هذا المنظور، سلّطت تشريعات الموارد البشرية الضوء على عدّة سياسات من شأنها رفع مستوى ممارسات ومهارات الكادر البشري الحكومي، والتي ستثمر في تفعيل إدارة متكاملة للموارد البشرية.

البرامج

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تعزيز منظومة تشريعية متكاملة لإدارة الموارد البشرية	- تطبيق القانون والسياسات والنظم الخاصة بإدارة الموارد البشرية على كافة الجهات الحكومية - تعزيز قدرة الجهات الحكومية على تنفيذ إجراءات الموارد البشرية المتوافقة مع الأحكام والتشريعات والنظم السارية في الإمارة - تطوير آلية إعداد واعتماد الهياكل التنظيمية وموازنة الوظائف الحكومية في الجهات الحكومية - بناء منظومة مركزية لبيانات الموظفين في القطاع الحكومي لقياس المستويات الوظيفية والتنظيمية، لتشمل البيانات الخاصة بالجهات الحكومية التي على أثرها سيتم وضع السياسات والتشريعات المبنية على إحصائيات دقيقة ومعلومات فعلية	مجلس الخدمة المدنية
تطوير رأس المال البشري	- تحديد الاحتياجات الخمسية للموارد البشرية مع وضع خطة تفصيلية للتوظيف خلال السنة الأولى - تنسيق مع الجهات الحكومية في إعداد برامج التطوير الوظيفي بهدف تعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال التدريب والتأهيل وفقاً لخطط الإحلال والتعاقب الوظيفي - تطوير واعتماد البرامج التدريبية للقيادات العليا وتوفير وتقييم البرامج التدريبية في الجهات الحكومية بما يضمن تحقيق معايير التميز - تطوير وتفعيل دور الأبحاث والمشاركة المعرفية - إنشاء وتنفيذ الإطار العام للتطوير والتدريب في القطاع الحكومي لضمان تكامل عملية تطوير رأس المال البشري وتكريس فاعلية التنسيق مع الجهات الحكومية	مجلس الخدمة المدنية

المصادر: ¹ تقرير برنامج تحديد الوضع الراهن، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

معلومات وبيانات إحصائية دقيقة تدعم عملية صنع القرار

تسعى حكومة أبوظبي إلى تطوير جودة المنظومة الإحصائية في الإمارة وذلك لأهمية المعلومات والإحصاءات في دعم عملية رسم الخطط والسياسات واتخاذ مختلف القرارات الحكومية والإدارية والاستثمارية.

وفي هذا الصدد، تمّ إنشاء مركز الإحصاء - أبوظبي في عام 2008 ليكون المصدر المعتمد للإحصاءات الرسمية على مستوى الإمارة. كما صدر تعميم في عام 2011 بشأن تنظيم العمل الإحصائي في الإمارة، والذي يهدف إلى تنسيق الجهود في تنفيذ المشاريع الإحصائية المختلفة.

- 70
- في سياق الجهود المستمرة لتطوير هذا المجال، تكمن أهمّ مجالات التحسين في ما يلي:
- الاستفادة من البيانات الإدارية المتوفرة في الجهات الحكومية
 - توفير المعلومات والإحصاءات في وقت أقصر ومحدّد
 - موثمة المعلومات والإحصاءات بين الجهات المصدرة لها والحدّ من الاختلافات
 - الارتقاء بعملية جمع وإصدار البيانات في الجهات الحكومية بما يؤثر إيجاباً على جودة المعلومات والإحصاءات
 - تعزيز التنسيق بين الجهات بشأن المشاريع الإحصائية المختلفة

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
بناء النظام الإحصائي في الإمارة	- تطوير الأسس والمعايير لدى الجهات الحكومية في إدارة البيانات الإدارية والإحصائية وذلك لرفع جودتها ودقّتها، وتسهيل تبادلها وضمان توفّرها وجاهزيتها عند الطلب - تطوير آلية استخدام البيانات لصنع القرارات المتعلقة بجميع المجالات - رفع مستوى المعرفة والجودة الإحصائية في الجهات الحكومية - تطوير السجلات الإدارية الحالية في الجهات الحكومية وبناء قاعدة بيانات منظّمة وموثّقة لتحسين نوعية البيانات من حيث الدقة والتغطية والحدّاث والملاءمة - التنسيق بين الجهات المعنية في تنفيذ المشاريع الإحصائية على مستوى الإمارة وضمان جودتها - ضمان توفّر معلومات دقيقة ومتكاملة حول مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - تطوير آليات الحوكمة الضرورية لتفعيل الإدارة والرقابة على النظام الإحصائي	مركز الاحصاء

توطيد أواصر الاتحاد

منذ أن وضع المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان اللبنة الأولى للاتحاد وحتى يومنا هذا وإمارة أبوظبي مستمرة في المساهمة في المسيرة الاتحادية، وتقوم بكل ما يمليه عليها واجبها الوطني تجاه التقدم والازدهار والاستقرار لدولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها.

ويتجلى دور إمارة أبوظبي، في هذا المجال، في العلاقة المتبادلة الوثيقة بين حكومة أبوظبي والحكومة الاتحادية من جهة والحكومات المحلية في الإمارات الأخرى من جهة أخرى. وتعد إمارة أبوظبي أكبر إمارات الدولة من حيث المساحة وتحل ثانيا من حيث عدد السكان، كما أنها تمتلك معظم الاحتياطي النفطي الموجود في دولة الإمارات. وكان للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الدور الرئيسي في قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1971 وفي دعم مسيرتها التنموية، وتسير الإمارة على نهجه وبكل ما يدعم في توثيق عرى الاتحاد وتحقيق ازدهار الدولة. وتحفظ إمارة أبوظبي بعلاقة وثيقة مع الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات، وتعزز هذه العلاقة بالروابط القوية على مستوى قيادة الدولة ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حاكم إمارة أبوظبي ، حفظه الله. ومن هذا المنطلق، يعد تعزيز التنسيق بين الحكومة المحلية والاتحادية من أبرز أهداف الإمارة بما يضمن توحيد التوجه على مستوى الدولة.

البرامج	وصف البرامج	الجهة المنسقة
تعزيز أطر التواصل والتنسيق بين الحكومة المحلية والاتحادية	– تعزيز الأنشطة التشريعية والرسمية بين المنظومة المحلية والمنظومة الاتحادية – تعزيز أطر التنسيق في التخطيط – التنسيق والتكامل الفعال في البرامج المشتركة والفعاليات واللقاءات – توثيق عرى الاتحاد	الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي لقطاع الشؤون الحكومية

الأمانة العامة للمجلس التنفيذي	مجلس الخدمة المدنية	مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات
جهاز أبوظبي للمحاسبة	مركز الإحصاء	كافة الجهات الحكومية
دائرة المالية		

* الجهات المحددة في الصفحة هي غير شاملة وسيتم إضافة جهات أخرى محلية واتحادية مساهمة في تنفيذ برامج خطة أبوظبي

